وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات
AL IRAQIA UNIVERSITY
الجامعة العراقية

مجلة كلية التربية للبنات

مجلة دورية فصلية محكمة

تصدر عن كلية التربية للبنات

FONT USED : THAMANT ENNAR KUFNA LIGHT2

٣٤/ج١
العدد الرابع والثلاثون
١٥ ايلول
١٤٤٨هـ ٢٠٢٦ م

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362

الرؤية والرسالة والهدف

الرؤية (Vision) :

الريادة في مجال نشر البحوث العلمية ، والسعي للوصول لتصنيف عالٍ متقدم بين المجلات العلمية المحكمة ، وأن تكون مجلتنا نبراساً للعلم والمعرفة ، وواجهة علمية وثقافية مشرقة لكليتنا الموقرة ورمزاً خلاقاً يجمع بين الأصالة والحداثة.

الرسالة (Mission) :

إثراء الحركة العلمية بأجود أنواع البحوث والدراسات المتخصصة والتربوية ، التي تربط بين الأصالة والحداثة ضمن اطار حضاري بناء ، باستثارة همم الباحثين وتنمية قدراتهم في النشر العلمي الأصيل وباللغتين العربية والإنكليزية ، وبما يُسهم حتماً في إيصال الفكر الوطني / التربوي لكل شعوب العالم . وإتاحة الفرصة للباحثين لتقديم الصورة الحقيقية الناصعة لدور المرأة في المجتمع الإنساني ككل وفي بلدنا العراق بشكل خاص.

الأهداف (Aims) :

تسعى مجلتنا إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١.تنشيط البحث العلمي التخصصي في العلوم الإنسانية والمجالات التربوية وقضايا المرأة .

٢.تشجيع البحوث والدراسات والأنشطة العلمية التي تربط الأصالة بالحداثة وصولاً إلى تنمية الاعتزاز بماضينا الجميل والاختيار الواعي لما في الحداثة من توجيهات ينتفع منها الجيل الجديد .

٣. التواصل العلمي والبحثي الهادف مع المراكز العلمية ، والعلماء والباحثين لإبراز دور المرأة في المجتمع علمياً وتربوياً ، وإبراز نشاطاتها البناءة في مجال التخصص والتعليم .

٤.تسليط الضوء والاهتمام عما وصلت إليه المرأة لعراقية من رقي ومساهمة فاعلة في التنمية المستدامة لمجتمعنا الطيب .

٥.تنمية الوعي التربوي لدى الجيل الجديد من خلال استعراض الأفكار والأنشطة التربوية والتعليمية التي تساهم في انماء روح الاحترام للأصالة والانتقاء الواعي للحداثة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ
الْإِنسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾

سورة الرحمن: الآيات ١ - ٤

مجلة كلية التربية للبنات

مجلة علمية محكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

Iraqia University

Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

جـهة الإصدار: كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية اختصاص الـمجلة: العلوم الإنسانية والتربوية

ISSN 2708-1354 (Print)

ISSN 2708-1362 (Electronic)

رقم الاعتـماد في دار الكتب والوثائق العراقية 2138 لسنة 2016م نوع الإصدار: (فصلي) كل ثلاثة أشهر.

نطاق التوزيع: داخل العراق البريد الإلكتروني:-

wom.mag.uni@aliraqia.edu.iq

هاتف سكرتارية التحرير: 07747936814 (الهاتف الأرضي) داخلي: (2028)

مجلة كلية التربية للبنات – الجامعة العراقية ، المجلات الأكاديمية المحكمة:

https://www.iasj.net/iasj/journal/349/issues

- **حقوق النشر محفوظة.**
- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله الخطي.**

ما ينشر في المجلة من بحوث ووجهات نظر تعبر عن أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الكلية.

التعريف:

مجلة علمية دورية محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية للبنات الجامعة العراقية تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

تحمل الرقم الدولي:

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362

مجلة معتمدة في دار الكتب والوثائق العراقية بالرقم: (2138) لسنة 2016م

وتقوم بنشر البحوث العلمية القيمة والأصيلة

في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية.

دعـــوة:

ترحب هيئة تحرير المجلة بإســـهامات الباحثين، وأصـــحاب الأقلام من الكتاب والمثقفين في أقســـام الفكر الإســـلامي، والعلوم الإنســـانية، والاجتماعية، والتعليمية والتربوية، وكل ما لـه صـــلة بشـــؤون المرأة والمجتمع، وقضـــايا الإنماء التربوي والتعليمي، والبرامج التطويرية المعاصـــرة على وجه العموم ، على وفق قواعد النشـر المعتمدة من هيئة تحرير المجلة ، على وفق تعليمات وضـوابط النشـر في الـــمجلات العلمية الصادرة من دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم والبحث العلمي الموقرة.

أولاً : رئيس هيئة التحرير:

الأستاذ الدكتور

ورقاء مقداد حيدر / قسم الشريعة / الفقه المقارن

ثانياً : مدير التحرير:

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الجبار فاضل/ اللغة العربية / البلاغة والنقد/ قسم اللغة العربية

ثالثاً : أعضاء هيئة التحرير:

١.	أ.د. مولود عويمر: تخصص: التاريخ / جامعة الجزائر / كلية العلوم الإنسانية	عضواً خارجياً.
٢.	أ.د. إبراهيم عبد الرحيم أحمد ربابعة: تخصص: أصول فقه / جامعة الوصل / كلية الدراسات الإسلامية/ الإمارات العربية .	عضواً خارجياً
٣.	أ.د. عبد الملك بو منجل: تخصص: اللغة العربية/ النقد الأدبي/جامعة سطيف ٢ ، الجزائر/ كلية الآداب واللغات .	عضواً خارجياً.
٤.	أ..م.د نجاة موسى الفيتوري : تخصص: تربية وعلم نفس/علم نفس تعليمي/ الجامعة الأسمرية الإسلامية / كلية التربية / ليبيا .	عضواً خارجياً
٥.	أ.م.د نجاح عبدالله احمد البياع : تخصص: الدراسات الإسلامية / الدعوة والثقافة الإسلامية/ جامعة الأزهر / كلية أصول الدين / مصر .	عضواً خارجياً
٦.	أ.د. سوسن صالح عبدالله سرية : تخصص: اللغة الإنكليزية/الترجمة.	عضواً ومدققاً للغة الإنكليزية

٧.	أ.د. بشرى غازي علوان : تخصص: اللغة العربية /اللغة .	عضواً
٨.	أ.د نهلة عاشور منسي : تخصص: فلسفة إسلامية / الفقه الإسلامي .	عضواً
٩.	أ.د. محمود دهام نايف : تخصص: أصول الدين / الحديث النبوي .	عضواً
١٠.	أ.د. ليث خليل خلف :تخصص: تاريخ / التاريخ القديم .	عضواً
١١.	أ.م.د وصال كاظم حسين : تخصص: اللغة العربية / البلاغة والأدب.	عضواً
١٢.	أ.م.د أسيل عبد الحميد عبد الجبار : تخصص: علم النفس التربوي.	عضواً
١٣.	أ.م.د جنان عبدالله شفيق : تخصص: اللغة الإنكليزية / الأدب .	عضوا
١٤.	أ.م.د ذكرى فاضل محل : تخصص: طرائق التدريس / التاريخ .	عضواً
١٥.	م.د سماح ثائر خيري : تخصص: رياض أطفال .	عضواً
١٦.	أ.د يونس يحيى عبدالله : تخصص: اللغة العربية / اللسانيات النصية.	عضواً ومدققاً لغوياً.
١٧.	أ.م.د. سيناء أحمد جار الله : تخصص: دراسات مالية / إدارة مالية .	عضواً ومحاسباً مالياً

رابعاً : موظفو المجلة

١. م.م. مروة مرزة حمزة / تخصص : تاريخ / مسؤولة وحدة المجلة .

٢. براء إبراهيم سالم / سكرتيرة المجلة .

ضوابط النشر في المجلة

١. تتخصص المجلة بنشر الحوث العلمية القيمة والأصيلة في المجالات الإنسانية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها إلى أي جهة أخرى (بتعهد خطي من صاحب البحث) ضمن المحاور المشار إليها في التعريف أعلاه ،شرط الالتزام بمنهجية البحث العلمي وخطوات المتعارف عليها محلياً وعالمياً، وتقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية بنسبة محددة.

٢. تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة جميعها لفحص أولي من هيئة التحرير لتقرير مناسبتها لتخصص المجلة، ثم لبيان أهليتها للتحكيم، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث بالكامل، أو تشترط على الباحث تعديله بما يتناسب وسياسة المجلة قبل إرسال إلى المحكمين.

٣. ضرورة تحقق السلامة اللغوية مع مراعاة علامات الترقيم، ومتانة الأسلوب ووضوح الفكرة علل أن يكون الباحث مسؤولًا عن السلامة اللغوية للبحث المقدم باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. ترسل البحوث المقبولة للتحكيم العلمي السري إلى خبراء من ذوي الاختصاص قبل نشرها، للتأكد من الرصانة العلمية والموضوعية والجدة والتوثيق على وفق استمارة معتمدة ولا تلتزم هيئة التحرير بالكشف عن أسماء محكميها، وترفض البحوث المتضمنة في خلالها إشارات تكشف عن هوية الباحث.

٥. لضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث أو الباحثين في الصفحة الأولى من البحث فحسب.

٦. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات الجوهرية المقترحة من المحكمين للبحث.

٧. يحق لهيئة تحرير المجلة رفض البحث واتخاذ القرار وعدم التعامل مع الباحث مستقبلاً عند اكتشافها ما يتنافى والأمانة العلمية المطلوبة بعد التثبت من ذلك.

٨. تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول للنشر، ولا يجوز النقل أي عن البحث إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد أن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.

٩. لا تدفع مكافأة للباحثين عن البحوث المحكمة التي تقبل للنشر في المجلة وتقدم رئاسة هيئة التحرير مكافأة خاصة للمحكمين.

١٠. تعتمد المجلة آلية التوثيق المتنوعة فتقبل البحوث بآلية التوثيق بالهوامش سواء أكان في نفس الصحيفة ، أم في نهاية البحث، كما تقبل البحوث بآلية التوثيق في المتن بالطريقة المتعارف عليها عالمياً بـ APA.

١١. تقبل المجلة كذلك البحوث الميدانية أو المعملية ،شرط أن يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومدى الحاجة إليه ، ومن ثم يحدد مشكلة البحث في هيئة مسائلات أو فرضيات، ويعرف المفاهيم والمصطلحات، ويقدم ،عندها قسماً خاصاً بالإجراءات يتناول فيه خطة البحث ومجتمع والعينات والأدوات ، فضلا عن قسم خاص بالنتائج ومناقشتها، ويورد أخيراً قائمة المراجع.

١٢. لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد من المجلة سواء أكان بحث منفرداً أم مشتركاً مع باحث آخر.

١٣. يزود صاحب البحث- عند نشره- بنسخة واحدة مستلة مختومة من البحث المنشور في العدد.

١٤. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يرد إليها من مطبوعات، تأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة، والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم، واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.

١٥. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو رأي الكلية.

١٦. جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة تكون باسم رئيس التحرير، أو مدير التحرير عبر العنوان البريدي wom.Mag.uni@aliraqia.edu.iq: ، أو رقم هاتف المجلة.

١٧. أخيرا تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر والهادئ والبعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات، وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات، أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية، وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

دليل المؤلف

Author Guidelines

١. يقدم الباحث طلب خطي (استمارة رقم 1 المرفقة) مختوم بالختم الرسمي لجهة الانتساب .

٢. يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية مطبوعة مكبوسة على ورق(A4) وعلى وجه واحد، وتكون إعدادات حواشي الصفحة 2.5 سم من كل جانب بخط(Simplified Arabic)بحجم 14 للمتن و 12 للهامش، و16 غامق للعنوان الرئيسي و 15 غامق للعنوان الفرعي. واذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكون بخط(Times New Roman) .

٣. لا يزيد البحث عن خمس وعشرين صفحة ، ويكون من ضمنها المراجع والحواشي والجداول والأشكال والملاحق. ويتحمل الباحث ما قيمته ثلاثة آلاف دينار عن كل صحيفة زائدة.

٤. يوقع الباحث التعهد الخاص بكون البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر إلى جهات أخرى، ولن يقدم للنشر في الوقت نفسه حتى انتهاء إجراءات التحكيم (استمارة رقم 2).

٥. يلتزم الباحث بتقديم نسخة من كتاب الاستلال الإلكتروني للبحث وبخلافه يتعذر النشر.

٦. يتعهد الباحث بجلب نسخة إلكترونية من البحث على قرص حاسوب (CD) بعد إجراء جميع التعديلات المطلوبة وقبول البحث للنشر في المجلة.

٧. يرفق مع البحث خلاصة دقيقة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا تزيد على صحيفتين مع السيرة الذاتية.

٨. يسدد الباحث أجور النشر والخبراء بحسب مقدارها بكل لقب علمي على وفق المنصوص عليه في الكتب الرسمية ، ويتم تسليم الأجور إلى الجهة الرسمية في القسم المالي للكلية بوصولات رسمية تحفظ حق الباحث وإدارة المجلة ، ولا تسترد الأجور في حالة رفض رئيس التحرير أو المقيمين للبحث المقدم لأسباب علمية أو لسلامة الفكرية أو غيرها.

٩. يستلم الباحث إيصالا خطيا بتاريخ تسليم البحث. ثم يُعلم بالإجراءات التي تمت.

١٠. إذا استخدم الباحث واحدة من أدوات البحث في الاختبارات أو جمع البيانات فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة اذا لم تنشر في صلب البحث أو ملاحق .

١١. تلتزم المجلة بإرسال البحث إلى مقومين بخطاب تأليف، استمارة رقم 3 المرفقة ، على أن يتم تقويم البحث في مدة أقصاها ١٠ أيام، وبخلافهِ يقدم الخبير اعتذاره في أسبوع، وعندما يكون التقويم العلمي إيجابياً باتفاق اثنين من المقومين يحال البحث إلى المقوم اللغوي لتدقيقه لغوياً.

دليل المقوم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقوم للبحوث المرسلة:

١. يقوم البحث على وفق استمارة معتمدة للتقويم (استمارة رقم 4) تتضمن الآتي:

أ- فقرة تتعلق بموضوع البحث هل سبقت دراسته من قبل بحسب علمكم؟ وهل يوجد اقتباس حرفي؟ (الإشارة إلى الاقتباس إن وجد) أو استلال مع تحديد مكان الاستلال.

ب - جدول تقويمي فني تفصيلي يعبر عنه بـ (24) فقرة محددة صيغت على وفق مقياس ليكرت الثلاثي: جيد (3)، مقبول :(2)، ضعيف(1) ويقوم الخبير بالتأشير على اختيار واحد منها تبعاً لقناعته بمحتوى الفقرة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

ت - مكان محدد لملاحظات الخبير الخاصة بتفاصيل البحث، أو بأساسيات العامة (علمية أو منهجية) كي يستفيد منها الباحث.

ث - خلاصة التقويم المتعلقة بصلاحية النشر على وفق ثلاث خيارات (صالح للنشر أو صالح بعد إجراء التعديلات، أو غير صالح للنشر) على وفق المعايير المحددة في الاستمارة.

ج - مكان محدد لتثبيت مسوغات عدم الصلاحية للنشر إذا حكم بذلك.

٢. على المقوم التأكد من تطابق وتوافق عنوان الخلاصتين العربية والإنجليزية لغوياً.

٣. أن يبين المقوم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة واضحة ومعبرة.

٤. أن يبين المقوم هل أن الباحث اتبع الأسلوب الإحصائي الصحيح.

٥. أن يوضح المقوم هل أن مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.

٦. على المقوم تحديد مدى استخدام الباحث المراجع العلمية.

٧. يمكن للمقوم أن يوضح بورقة منفصلة التعديلات الأساسية لغرض قبول البحث.

٨. توقيع الخبير على الاستمارة تمثل تعهداً خطياً بأنه قام بتقويم البحث علميا على وفق المعايير الموضوعية، وان البحث يستحق التقويم الحاصل عليه ومطلوب تسجيل اسمه على وفق ما مثبت في الاستمارة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامـــــعة العراقية
كلية التربية للبنات

مجلة كلية التربية للبنات

مَجلَة عِلمِيّة مُحكَمَة

فصلية دورية

تَصدُرُ عَنْ كُلِيّة التَربِيّة لِلبَنَات

تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

العدد الرابع والثلاثـــــون (٣٤) الجزء الأول
الصادر بتاريخ: ٢٠٢٦١٩١١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحيةُ العدد...

الحمــدُ للهِ ربِّ العــالمين ، والصــلاةُ والســلامُ علــى نبينّــا محمــدٍ ، وعلــى آلــهِ وصحبهِ تسليماً كثيراً...

أما بعدُ...

يولدُ عدد جديد من مجلة (كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية) يحمل الرقم(34) ، الرابع والثلاثين ، بتأريخ 15/9/2026، يحوي بحوثاً متنوعة بين لغوية وأدبية وتربوية ونفسية وتاريخية واجتماعية ، وبحوث اللغة الإنكليزية ، ليكون العدد منهلاً للباحثين والدارسين والقراء عموماً ، يروي عطش المعرفة وحب العلم والتميز.

وفي هذا الإطار تؤكد إدارة المجلة حرصها على أن تكون البحوث المنتخبة في المجلة مثمرة للمجتمع والإنسان العراقيين ، وأن تلتزم بمبادئ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعليماتها ، في نوعية الموضوعات التي تعالجها ، وإسهامها المباشر في تنمية المجتمع العراقي والارتقاء به في سلم العلم والمعرفة .

نسأل الله السداد والتوفيق للباحثين والقراء ، ونسأله تعالى السداد لنا في عمل تحرير المجلة ، وأن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم ، ويكون لبنة في البناء المعرفي والعلمي لكليتنا الرصينة ، وخطوة نحو التقدم والازدهار العلمي لعراقنا الحبيب ، ومن الله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

هيئة تحرير المجلة

صيف 2026/9/15

قائمة المحتويات – العدد (٣٤) : ايلول/2026- البحوث المحكمة

(ج ١)

ت	اسم البحث	المؤلف	الصفحة
١.	الخطاب النقدي العربي بين التأصيل والتجريب قراءة في النظرية النقدية المعاصرة وتقبلها عربيا	أ. د. أنسام محمد راشد	١-٢١
٢.	النسق والسياق رؤية في الخارطة الصوتية لقصيدة ألا في سبيل المجد لأبي العلاء المعري	أ.د . يوسف طارق السامرائي د. ميثاق عاشور حسين	٢٢-٤٣
٣.	An Investigation of the Perceptions of Iraqi Instructors Teaching English as a Foreign Language Regarding the Use of Humour in College Level classrooms	ا .م .د هدى فالح حسن الخفاجي م.م. ضمياء فالح حسن الخفاجي	٤٤-٦٨
٤.	انكسارات الأنا للمعتمد بن عباد	أ. م. د. أفراح علي عثمان	٦٩-٨٣
٥.	أثر القناعات الإيجابية في قصة إبراهيم عليه السلام	أ.م. د. أحمد رشيد مجبل العيساوي	٨٤-٩٤
٦.	لا النافية للجنس – معموليها بين التنكير والتعريف	أ.م. د. شيماء عبد الزهرة نعمان	٩٥-١١٦
٧.	مَشْرُوعِيَّةُ عِلْمِ الكَلَامِ فِي ضَوءِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ القُرْآنِ الحَكيم – دِرَاسَةٌ عَقَدِيَّةٌ مَوضُوعِيَّةٌ.	أ.م.د سمير هاشم خضير العبيدي	١١٧-١٣٩
٨.	التوثيق الأثري لمصر القديمة في كتابات أميليا آن بلاندفورد إدواردز	أ.م.د. بشرى عناد محمد أ.م.د. احمد ناظم عباس	١٤٠-١٦٠
٩.	بحيرة ŝ-ĥpt في النصوص الجنائزية "دراسة في الوظيفة الرمزية ودورها في رحلة المتوفى إلى العالم الآخر"	أ.م.د. بشرى عناد محمد	١٦١-١٩٣
١٠.	بلاغةُ الحركة وأثرُها في توجيه الدلالة – دراسة صوتية دلالية نقدية لأوجه القراءات في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾	أ.م.د. حامد فرحان جاسم أ.د. محمد توفيق عبد المحسن	١٩٤-٢١١
١١.	ميكروفيزياء السلطة في رسائل عصر ما قبل الإسلام	أ.م.د. ربى عبد الرضا عبد الرزاق البنا	٢١٢-٢٣١
١٢.	مفهوم الحياة وأثرها في التشريع الجنائي الإسلامي	أ.م.د. شيماء ياسين طه الرفاعي	٢٣٢-٢٦٧

١٣.	الحركة النسوية في البحرين : تحديات والفرص	أ.م.د. صبا حسين موله	٢٦٨-٢٨٨
١٤.	أثر الشرط في العقد في تحديد نوعه وبعض أحكامه – دراسة فقهية تحليلية–	أ.م.د. محسن عباس حيال	٢٨٩-٣١٥
١٥.	حكم تجاوز مقاطع الفيديو التي تحتوي على تلاوة القرآن الكريم أو الأذان دراسة فقهية تأصيلية	م. د . أحمد إبراهيم حسن علي	٣١٦-٣٤٢
١٦.	ال منعة وأثرهم العلمي في الموصل واربل خلال العصر العباسي	م. د : مروه غازي محمد	٣٤٣-٣٧٠
١٧.	دلالة الاقتضاء بين القصد الشرعي والضرورة العقلية دراسة أصولية مقارنة	م. د. دعاء سامي رشيد	٣٧١-٤٠٧
١٨.	الأسطرة في رواية فرانكشتاين في بغداد	م. د. مروة شاكر منصور	٤٠٨-٤٢٢
١٩.	النقد الواقعي في الرواية العراقية رواية (ساعة بغداد) أنموذجا	م.د أفراح جاسم محمد	٤٢٣-٤٣٩
٢٠.	أسس الحضارة الإسلامية وتحدياتها الفكرية المعاصرة	م.د حيدر لؤي جبار حيدر	٤٤٠-٤٦٧
٢١.	The Bestowment of Wisdom In the Selected Poems of Ernest Hemingway	م.د اياد عبد الامير حسن	٤٦٨-٤٧٩
٢٢.	أثر الاستعمال اللغوي في تشكيل التمثلات الإدراكية (مقاربة معرفية لثنائية الشائع والمتحول أنموذجًا)	م.د تحرير قاسم سعدون	٤٨٠-٤٩٦
٢٣.	الجوانب الاجتماعية للطفيليين في كتاب التطفيل للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ /١٠٧١م)	م.د ندى محمد عزيز	٤٩٧-٥١٢
٢٤.	الحافظ علي بن الحسين بن الجنيد الرازي وأقواله في الجرح والتعديل دراسة نقدية في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم	م.د. أثير عماد نوري	٥١٣-٥٤٦
٢٥.	((المَعْنَى بَينَ اللِّسانيَّاتِ العَربيَّة والفَلسفةِ الإسلاميَّة))	م.د. أنسام قتيبة يحيى	٥٤٧-٥٦٤
٢٦.	الوظيفة التساؤلية في الأنماط البيانية لقصيدة (أُنشودة المطر للسياب) – مُقاربة في ضوء نظرية المُساءَلة والبلاغة لميشال مايير –	م.د. أنمار ابراهيم أحمد	٥٦٥-٥٨٦
٢٧.	الحسين عقيدة وفداء (شعراء عباسيون يخلدون رياحين أهل بيت النبوة عليهم السلام)	م.د. بتول احمد سليم	٥٨٧-٦٠٣
٢٨.	الدور الأمريكي في العلاقات الخليجية – اليابانية خلال النصف الثاني من القرن العشرين	م.د. ذو الفقار جميل جاسم	٦٠٤-٦٢٨
٢٩.	الزَّمَنُ عِنْدَ الأُصُولِّيِينّ – دراسة أصولية تطبيقية	م.د. ريّا مظفر خليل	٦٢٩-٦٧٨

٣٠.	المقاصد القرآنية الكبرى وأثرها في فهم الإسلام (سورة الفاتحة إنموذجًا)	م.د. سرى اسماعيل داود عبد	٦٧٩-٦٩٧
٣١.	Ministry of Higher Education and Scientific Research / University of Iraq / College of Education for Girls	م.د. شاكر حامد رشيد	٦٩٨-٧٢٢

ss

لا النافية للجنس - معموليها بين التنكير والتعريف

The *Lā* Negating the Genus: Indefiniteness and Definiteness of Its Two Components

الكلمات المفتاحية: لا النافية للجنس، المعرف بالإضافة، التنكير، لا التبرئة، التعريف

Keywords: negation of the genus, definite noun by addition, indefinite noun, negation, definiteness

أ.م. د. شيماء عبد الزهرة نعمان

Asst. Prof. Dr. Shaimaa Abdul-Zahra Numan

d.shaymaaabd@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

Mustansiriyah University / College of Arts /

Department of Arabic Language

المستخلص:

عُنِيَ هذا البحثُ بدراسةِ معمولَيْ (لا النافيةِ للجنسِ) من حيثُ التنكيرُ والتعريفُ؛ لإزالةِ ما يوقعُ في الوهمِ إذا ما جاءَ أحدُ معموليْها معرفةً، وبالأخصّ اسمُ (لا النافيةِ للجنسِ)؛ فقد اشترطَ النحاةُ عدمَ جوازِ مجيءِ معموليْها معرفةً، وإلَّا بَطَلَ عملُها، ووُجِبَ تكرارُها لبطلانِ العملِ. ولكنَّنا اصطدمنا بمسألةِ مجيءِ نوعينِ من معموليْها، وهما: المضافُ والشبيهُ بالمضافِ، اللذانِ يبدوانِ للوهلةِ الأولى وكأنَّهما معرفةٌ؛ نظرًا لإطلاقِ تسميةِ (المضافِ والشبيهِ بهِ)، وهذهِ التسميةُ تُطلَقُ في الأعمِّ الأغلبِ على المعارفِ لا على النكراتِ. فجاءَ البحثُ ليوضحَ أنَّ النوعَ الثاني – وهو المضافُ– لم تكنِ الإضافةُ فيهِ تحملُ معنى التعريفِ، نظرًا لأنَّ الاسمَ قد أُضِيفَ إلى نكرةٍ، ولم تكنْ إضافتُهُ إلى معرفةٍ لتكسبَهُ التعريفَ فيصيرَ معرفةً مثلما أُطلِقَ عليهِ مصطلحُ (المضافِ)، وإنَّما بقيَ على تنكيرِهِ مخصَّصًا؛ أمَّا الشبيهُ بالمضافِ، فالحقيقةُ أنَّ الشَّبَهَ جاءَ من وجهٍ واحدٍ فقطْ، وهو إتمامُ المعنى.

Abstract:

This research examines the two constituents of *lā al-nāfiyah lil-jins* (the *lā* that negates the genus) regarding their status as indefinite or definite, aiming to dispel potential misconceptions that arise when one of these constituents—particularly the noun governed by *lā*—appears to be definite. Grammarians have stipulated that neither constituent may be definite; otherwise, the particle ceases to function and must be repeated. However, a complication arises regarding two specific types of constituents: the *muḍāf* (genitive construct) and the *shabīh bi-al-muḍāf* (noun resembling the genitive construct). At first glance, these appear to be definite due to their designations—terms typically applied to definite nouns rather than indefinite ones. Thus, this research clarifies that the second type Regarding the *muḍāf* (genitive construct), the annexation does not convey a sense of definiteness; this is because the noun is annexed to an indefinite noun rather than a definite one—which would have rendered it definite—thereby retaining its indefinite status. As for the *shabīh bi-al-muḍāf* (element resembling the genitive construct), the resemblance arises from a single aspect: the completion of the meaning, and nothing more.

المقدمة

تميَّزَ أسلوبُ النفيِ في اللغةِ العربيةِ بتعدُّدِ أدواتِهِ، ومِن تلكَ الأدواتِ التي كانَ لها أثرُها البارزُ في تحديدِ ملامحِ هذا الأسلوبِ: (لا التي لنفيِ الجنسِ)، وتُسمَّى أيضًا (لا التبرئةِ). ومثلما هو معلومٌ أنَّها عَمِلتْ في الجملةِ الاسميةِ عملَ (إنَّ) المشبهةِ بالفعلِ، وهذهِ خاصيةٌ انفردتْ بها (لا النافيةُ للجنسِ) من بينِ جميعِ أنواعِ (لا) الأخرى؛ كالنافيةِ غيرِ العاملةِ، أو العاطفةِ، أو حتى (لا النافيةِ العاملةِ عملَ ليسَ) وغيرها، بأنَّها عَمِلتْ عملَ (إنَّ) المشبهةِ بالفعلِ. وبسببِ هذا الشَّبَهِ في العملِ احتاجتْ (لا النافيةَ للجنسِ) إلى معمولينِ كاحتياجِ (إنَّ) المشبهةِ بالفعلِ إلى معموليْها؛ فعَمِلتْ في الأوَّلِ منهما النصبَ، وعَمِلتْ في الثاني الرفعَ مع وجودِ الخلافِ في العملِ[١]، وما يهمُّنا هو دخولُ (لا النافيةِ للجنسِ) على الجملةِ الاسميةِ وما يكونُ من أحوالِ معموليْها، وهذا ما سيتَّضحُ في ضوءِ هذا البحثِ.

وقد اخترتُ البحثَ في معمولَيْ (لا النافيةِ للجنسِ) للأسبابِ الآتيةِ:

١. لاسمِ (لا النافيةِ للجنسِ) حالاتٌ ثلاثٌ؛ فهو إمَّا أن يكونَ (مفردًا) فيُبْنَى على ما يُنْصَبُ بهِ، أو أن يكونَ معرَبًا، ولهُ حالتانِ: المضافُ، أو الشبيهُ بالمضافِ؛ وهذا هو ما دعانا للبحثِ في هذا المجالِ.
٢. ممَّا هو راسخٌ في أذهانِ الكثيرينَ ممَّن يدرسونَ العربيةَ، أنَّ (لا النافيةَ للجنسِ) لا بُدَّ أن يكونَ معمولاها نكرتينِ، فلا يجوزُ أن يأتيَ معمولُها معرفةً؛ فإنْ جاءَ أحدُ معمولَيْها معرفةً بَطَلَ عملُها ووُجِبَ تكرارُها. إلَّا أنَّهُ يغيبُ عن الأذهانِ في كثيرٍ من الأحيانِ التساؤلُ الآتي: كيفَ اشترطنا أن يكونَ معمولاها نكرتينِ وجئنا بأحدِ أنواعِها (مضافًا) والآخرِ (شبيهًا بالمضافِ)؟ ومثلما هو معلومٌ أنَّ المعرَّفَ بالإضافةِ هو اسمٌ نكرةٌ اكتسبَ التعريفَ بعدَ إضافتِهِ إلى أحدِ المعارفِ، وهذا نوعٌ من أنواعِ التعريفِ لا التنكيرِ؛ لذا حاولتُ تسليطَ الضوءِ على هذهِ المسألةِ لتكونَ واضحةً جليةً للدارسينَ، أو لمَن يحاولُ الكشفَ عن حقيقةِ هذا التناقُضِ الظاهريِّ.
٣. لا يفرِّقُ الكثيرُ من الدارسينَ بينَ معنى (لا النافيةِ للجنسِ) وبينَ عملِها الحقيقيِّ؛ فيتصوَّرُ كثيرون أنَّها مجرَّدُ أداةِ نفيٍ، ويغيبُ عن الأذهانِ التساؤلُ عن سببِ تسميتِها بـ(لا النافيةِ للجنسِ)، وهي بهذا المسمَّى لا يُقصَدُ بها نفيُ الواحدِ ولا الأكثرِ من ذلكَ، وإنَّما هي نصٌّ في نفيِ الجنسِ؛ لأنَّ المقصودَ بها التنصيصُ على استغراقِ النفيِ للجنسِ برُمَّتِهِ[٢] .

وهذا ما أكده ابنُ السراج بقوله: ((وأنت إذا قلتَ: لا رجلَ فيها إنَّما نفيتَ جماعةَ الجنس، وكذلك إذا قلتَ: هل من رجلٍ؟ لم تسأل عن رجلٍ واحدٍ بعينه، إنَّما سألتَ عن كلِّ مَن له هذا الاسم، ولو أسقطتَ (مِن) فقلتَ: هل رجلٌ؟ لصلح لواحدٍ ولجمعٍ، فإذا دخلت (مِن) لم يكن إلا للجنس)) [٣].وهذا يعني أنَّ (لا النافية للجنس) نفت جنسَ الرجال بالكامل؛ أي أنَّها تستغرق الجميع دون استثناء.

وهذه بعضُ الأسباب الداعية للبحث؛ لكي يتضح لدى الدارسين معنى (لا النافية للجنس) أولًا من حيث النفي الكامل للجنس، إلى جانب دخولها على المضاف والشبيه بالمضاف، وهما أقرب للتعريف لمن لا يدرك المعنى الحقيقي لمثل هذا النوع من المضاف، والذي هو في حقيقته دالٌّ على التنكير.

وقد قُسِّمت مادةُ البحث على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: معنى (لا) التي لنفي الجنس.
- المبحث الثاني: التقارب الدلالي لكلٍّ من (ما، وليس) و(لا، وإنْ) في ميزان الدرس النحوي.
- المبحث الثالث: معمولها المضاف والشبيه بالمضاف في ميزان الدرس النحوي.

المبحث الأول : معنى (لا النافية للجنس)

(لا التبرئة)- أو مثلما نسميها (لا النافية للجنس)- ما هي إلا ردٌّ وجوابٌ عن سؤالٍ يحمل معنى نفي جنس الشيء كاملًا؛ فلو أنَّ سائلًا سأل: هل من رجلٍ في الدار؟ لكان الجواب: لا رجلَ في الدارِ، ومن ثَمَّ حُذِفت (مِن) الزائدة، وهذا يساوي بدوره عبارة: (ما من رجلٍ في الدار) مع اختلاف الدلالة في كلا التركيبين.

و(لا التي تنفي الجنس) عند سيبويه هي (لا) التي تعمل عمل (إنَّ) في النكرات، وقد ذكرها في باب النفي بـ (لا) [٤]. وما عُرِفت به وشاع في أوساط النحاة المتأخرين هو قولهم (لا التبرئة) من المصطلحات الكوفية التي أطلقها علماء الكوفة، ومنهم الفرَّاء، ثم انتشر هذا المصطلح[٥] وشاع لدى مَن صنف في النحو بعدهم وما تسميتها بـ(لا التبرئة) إلا لتبرئة الخبر؛ لأنَّ المتكلم يُبرئ الجنسَ وينفي وجوده كاملًا. وهي عند الدكتور السامرائي استُعمِلت في التشريع للنفي؛ إذ فرَّق بين(ما من رجلٍ في الدار) بأنَّها تنفي العدد، وأما(لا رجلَ في الدار) فهي لنفي الذات (أي نفي جنس الرجال تمامًا)؛ إذ يرى أنَّ هذا هو سببُ استعمال (لا النافية للجنس) [٦].

وقد نظر سيبويهِ إلى (لا التبرئة) نظرةً مغايرةً؛ فهي عنده لا تعني مجردَ حرفٍ من حروف العربية عملُه النصبُ والرفع، بل نجده ينظر إليها من منظارٍ جديد؛ إذ إنها عنده مركبةٌ تركيبًا مزجيًا؛ لأنَّ (لا وما تدخل عليه من اسمٍ) صارا كالبناء الواحد، وقد شبَّهها بالأعداد المركبة نحو: (خمسةَ عشرَ)، وذكر ذلك بقوله: "هذا بابُ النفي بـ (لا) وهي تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصبِ (إنَّ) لما بعدها. وتركُ التنوين لما تعمل فيه لازمٌ؛ لأنها جُعِلت وما عملت فيه بمنزلة اسمٍ واحدٍ نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنَّها لا تشبه سائرَ ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أُجرِي مجراه، لأنَّها لا تعمل إلا في نكرة، و(لا) وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خُولِف بها عن حال أخواتها خُولِف بلفظها كما خُولِف بخمسة عشر، فـ (لا) لا تعمل إلا في نكرة كما أنَّ (رُبَّ) لا تعمل إلا في نكرة)) [٧].

وهو ما ذهب إليه ابنُ جني إذ قال: ((اعلمْ أنَّ (لا) تنصب النكرةَ بغير تنوينٍ ما دامت تليها، وتُبنى معها على الفتح كـ (خمسةَ عشرَ)، تقول: لا رجلَ في الدارِ ولا غلامَ لك، فإنْ فصلتَ بينهما بطلَ عملُها، تقول: لا لك غلامٌ ولا عندك جاريةٌ، فإنْ عطفتَ وكررتَ (لا) جازت لك فيه عدةُ أوجهٍ)) [٨].

أما علة البناء على الفتح، فقد وجَّه سيبويهِ هذا البناءَ توجيهاً آخرَ؛ فهو عنده من باب الاستغراق في النفي تشبيهًا لها بـ (مِن) التي للاستغراقِ من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى فإنَّ (لا النافية للجنس) هي لنفي الجنس عامةً؛ لذا لا بدَّ من أن يتحدَ الاسمُ بالحرفِ الذي هو (لا التبرئة)؛ ليدلا معًا بهذا الاتحاد على نفي الجنس بالكامل[٩] .

هذا ما أكده صاحبُ (الكافية الشافية) بقوله: ((فلما ناسبتْ (لا) (إنَّ) من هذه الجهاتِ عَمِلَتْ عَمَلَها بشرطِ أن يكونَ ما تعملُ فيه متصلًا بها، قابلًا لـ (مِن) الجنسية)) [١٠].

ومِن ملامح العربية البيانُ والإيضاحُ؛ فمتى أُمِنَ اللبسُ تركَ العربُ اللجوءَ إلى التعديلِ والتغييرِ والحذفِ وغيرِها، أما إذا لم يُؤْمَنِ اللبسُ فيلجأُ العربيُّ إلى اتباعِ أسلوبٍ يجنّبُه هذا اللبسَ في الكلام. وبما أنَّ الخافضَ في نحو: (لا من رجلٍ في الدار) قد زال بحذفِ (مِن) من الكلام؛ فنحن هنا أمام خيارين: إما أن نجعلَ ما بعد (مِن) مرفوعاً وعلامتُه الضم، أو منصوبًا وحركته الفتح؛ فإذا رُفِعَ الاسمُ بعد (لا) لم يُؤْمَنِ اللبسُ؛ إذ يختلطُ الأمرُ على السامع: أهو المرادُ من الكلام (لا النافية للجنس) أم المرادُ (لا المشبهة بليس)؟ ومن هنا؛ اختِيرَ النصبُ دلالةً على معنى نفي الجنس مع (لا التبرئة)؛ لأنَّ غاية المتكلم بها الاستغراقُ في نفي الجنس لا نفي الواحد. وبما أنَّ الاسم مع (ليس) وأخواتها العاملات عملها يستحقُّ الرفع لشبهه بـ (كان) وأخواتها – ومن المعلوم أنَّ عمل (كان) وأخواتها رفعُ الأوّل ونصبُ الثاني– فقد تعيَّن العدولُ عن الضم واللجوء إلى النصب؛ دلالةً على أنَّ المراد هو (لا النافية للجنس) لا غيرها.

ومن هنا؛ انطلقَ الخلافُ بين النحاة، وبخاصة البصريين؛ وعلى رأسهم سيبويهِ ومَن تابعه كالمبردِ[١١] والأخفشِ[١٢]. فهي عند المبردِ عاملةٌ لشبهها بـ (إنَّ) في التوكيد، مع اشتراطِ تنكيرِ الاسمِ والدلالةِ المطلقةِ على نفي الجنس بالكامل. ونجد الأخفشَ قد شغلهُ العملُ في الخبرِ؛ فـ (لا) النافيةُ عنده عاملةٌ في الاسم والخبرِ معًا، خلافًا لمن رأى عدمَ جوازِ عملها في الخبر، وهذا يوافقُ مذهبَ سيبويهِ القائلِ بأنَّها تعمل في الخبرِ أيضًا[١٣].

وأرى صوابَ مذهبِ سيبويهِ ومَن تابعه من النحاة؛ والسبب في ذلك أنَّنا إذا رددنا عملَ (لا النافية للجنس) في الخبر، فإنَّنا سنردُّ بالضرورة عملَ (إنَّ) المشبهةِ بالفعل؛ لأنَّ (لا) فرعٌ لـ (إنَّ) في العمل، وحكمُ الفرعِ أن يجري مجرى أصلِه في العمل في المبتدأ والخبر على حدٍّ سواء فمثلما عَمِلَتْ (إنَّ) المشبهةُ بالفعل في الخبرِ، جازَ أن تعملَ (لا النافية للجنس) كذلك؛ لأنَّها تمتلكُ القوةَ الدلاليةَ والعمليةَ ذاتَها مع زيادةِ مَزِيَّةِ النصّ على نفي الجنسِ مطلقًا.

و(لا النافية للجنس) عند ابن جني ليست أداةَ نفيٍ فحسب، بل هي ظاهرةٌ تشبه إلى حدٍّ كبيرٍ الظواهرَ الصوتية؛ فدخولُ (لا النافية للجنس) على الاسم شكَّل ظاهرةً تشبه الظواهر الصوتية نظرًا لأنَّ التركيبَ أكسبها شكلًا جديدًا، فصارا كالاسم الواحد، إذ اتحد الحرفُ بالاسم. فكانت (لا النافية للجنس) متمكنةً لدرجةِ أنَّها استطاعت سلبَ حرف الجر – الذي هو (مِن) الاستغراقية– عملَهُ، فلم يُنوَّنِ الاسمُ تنوينَ إعرابٍ، وتحوَّل إلى البناء مع (لا التبرئة). وإنَّما اختِيرَ البناءُ على الفتح لخِفَّتِهِ إذا ما قُورِنَ بالضم الثقيل؛ لأنَّ الفتحة هنا فتحةُ بناءٍ لا فتحةُ إعرابٍ، فاختِيرَ الفتحُ للمناسبة أوّلًا، ولكثرة الاستعمال ثانيًا، نظرًا لأنَّ النفي شائعٌ كثيرٌ في اللسان العربي. وهذا إن دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على تمكُّنِ (لا النافية للجنس) في النفي قياسًا بغيرها من الأدوات.

ورأى العكبريُّ أنَّ (لا) لا تنفي بنفسها، وإنَّ نفيَ الجنسِ راجعٌ إلى تقدير (مِن)؛ إذ قال: ((والوجهُ الثاني: أنَّ الكلامَ تضمَّنَ معنى الحرفِ فكان مبنيًّا كـ(أينَ) و(كيفَ)، وبيانُ ذلك أنَّ قولك: لا رجلَ في الدار، تقديره: لا مِن رجلٍ، وإنَّما قُدِّرَ ذلك؛ لأنَّ (مِن) موضوعةٌ لبيان الجنس، والنفيُ هاهنا للجنسِ كلِّه، و(لا) بنفسها لا تنفي الجنسَ، فقد ثَبَتَ في اللفظِ معنىً لا يثبتُ إلّا بالحرفِ، وإذا تضمَّنَ الاسمُ معنى الحرفِ بُنِيَ؛ لأنَّه أدَّى ما يؤدّيه الحرفُ لفظًا، فتعدَّى إليه حكمُه، وصار هذا كخمسةَ عشرَ، في أنَّ التقدير: خمسةٌ وعشرةٌ، ويدلُّ على أنَّ (مِن) هي التي تفيد نفي الجنسِ هنا، أنَّك لو قلت: لا مِن رجلٍ في الدارِ، لم يجزْ أن يكون فيها اثنان ولا أكثرُ، ولو قلت: لا رجلٌ في الدارِ، جاز أن يكون فيها اثنان أو أكثرُ، فإذا قدَّرتَ (مِن) كان حكمُها هذا الحكمَ)) [١٤].

وهنا إن صحَّ كلامُ العكبريّ؛ فإنَّ حركةَ اسمِ (لا) في (لا رجلٌ في الدارِ) هي الرفعُ، وهذا كلامٌ سليمٌ؛ فـ(لا) إن لم تنصبِ الاسمَ وجاء ما بعدها مرفوعًا، فهي ليست (لا النافية للجنسِ)، وإنَّما هي (لا العاملةُ عملَ ليسَ). وكلامُ العكبريّ صحيحٌ؛ إذ يُحتَملُ أن يكون في الدارِ اثنانِ أو أكثرُ، و(لا) هنا ليست النافيةَ للجنسِ.

وإذا ما انتقلنا إلى مذهب الكوفيينَ؛ نجد الفرَّاءَ في معانيه لا يرى أنَّ (لا التبرئةِ) عاملةٌ في الاسمِ؛ فالاسمُ بعد (لا النافية للجنسِ) منصوبٌ بـ(النصبِ على الخلافِ أو إسقاطِ حرفِ الجرِّ) (١٥)؛ لأنَّ الأصلَ في نحوِ قولنا: (لا رجلَ في الدارِ) هو: (لا مِن رجلٍ)، فلمَّا حُذِفت (مِن) من الكلامِ نُصِبَ الاسمُ بعدها، أو بتقديرِ حرفِ الجرِّ على مذهبِ الكوفةِ الذي هو أصلُ البناءِ عندهم(١٦).

وقد ردَّ ابنُ جنيٍّ رأيَ الكوفيينَ القائلَ بأنَّ (رجلينِ) –في نحو قولنا: (لا رجلينِ في الدارِ)– منصوبٌ بـ(مِن) مقدَّرةٍ؛ لأنَّها لو كانت منصوبةً بـ(مِن) المحذوفةِ لكانت معربةً، وهذا يستلزمُ وجودَ أثرٍ لعواملَ أخرى، إلّا أنَّ ذلك يناقضُ ما عليه واقعُ اللغةِ العربيةِ وما التزمَ به العربُ، وهو الصيغةُ المتعارفُ عليها في لزومِ إظهارِ علاماتِ البناءِ[١٧]، ولم تَرِدْ في كلامِ العربِ معربةً وفقًا لما نُقِلَ عنهم في تقديرهم المعنويّ الذي ذهبَ إليه الكوفيونَ.

ولو حاولنا تحليلَ عبارةِ (لا مِن رجلٍ في الدارِ) – الذي هو أصلُ تركيبِ (لا)– ورفعنا حرفَ الجرِّ (مِن)، فلا بُدَّ أن ينتصبَ الاسمُ بعدَهُ، وهذا ما يُدعَى (المنصوبَ بنزعِ الخافضِ)، ومِنهُ قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[١٨] ؛ أي على تقديرِ: (اختارَ موسى مِن قومِهِ)، ومِنهُ أيضًا قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾[١٩] ؛ أي على تقديرِ: (وجاءوا إلى أبيهمْ).

وإذا ما رفعنا الجارَّ في (لا مِن رجلٍ في الدارِ) انتفى وجودُ مسوِّغِ النصبِ في الدلالةِ مثلما هو الحالُ في الآيتين الكريمتينِ؛ فالمنزوعُ خافضُهُ مطلقٌ سواءٌ في التعريفِ أو التنكيرِ، أمَّا الاسمُ مع (لا النافية للجنسِ) أو (لا التبرئةِ) فلا يأتي من المعارفِ، ويتعيَّنُ عدُّهُ نكرةً، وهذا ما سنسلِّطُ الضوءَ عليه في بحثنا؛ لذا صارَ مع (لا) كالاسمِ الواحدِ في نحوِ الأعدادِ المركَّبةِ (ثلاثةَ عشرَ) وغيرها. وعلَّةُ الشَّبَهِ جليةٌ واضحةٌ هنا؛ لأنَّ (لا النافيةَ للجنسِ) تعملُ عملَ (إنَّ) المشبهةِ بالفعلِ، والاسمُ مع (إنَّ) منصوبٌ على أنَّه اسمُ (إنَّ المشبهةِ بالفعلِ)؛ ولِمَا بين (لا) و(إنَّ) من المشابهةِ والمضارَعةِ. ومثلما أخذت (لا) العاملةُ عملَ (ليسَ) أحكامَها وأحكامَ معموليْها، وتعيَّنَ مع (لا النافيةِ العاملةِ عملَ ليسَ) الرفعُ تشبيهًا لها بـ(ليسَ)؛ فقد تعيَّنتِ المضارَعةُ والمشابهةُ في أحكامِ (لا النافيةِ للجنسِ) في النصبِ تشبيهًا لها بـ(إنَّ المشبهةِ بالفعلِ)، لكنْ من غيرِ تنوينٍ.

المبحث الثاني: التقاربُ الدلاليُّ لكلٍّ من (ما، وليسَ) و(لا، وإنَّ) في ميزانِ الدرسِ النحويِّ.

لكلٍّ من تلك الأدواتِ دلالتُها على المعنى المرادِ الذي وُضِعت في الأصلِ للدلالةِ عليه، وما من تشابهٍ تامٍّ كاملٍ بين استعمالِ تلك الأداةِ ونظيرتِها في التركيبِ؛ إذ لا بُدَّ من وجودِ فروقٍ معنويةٍ دقيقةٍ في استعمالِ كلٍّ منها، وهذا ديدنُ العربِ؛ فلا تميلُ العربيةُ إلى الترادفِ التامِّ في المعنى. ففي العربيةِ – على سبيلِ التمثيلِ لا الحصرِ– هناك فرقٌ بين فعلينِ نحو: (قَعَدَ وجَلَسَ)، وإن كان يبدو أنَّ الاثنينِ في معنىً واحدٍ، إلّا أنَّ هذا ليس حقيقةَ الأمرِ؛ فمن يتصفَّحِ المعنى المعجميَّ لكلا اللفظينِ سيجدُ الفرقَ واضحًا جليًّا. ومثلما هو الحالُ في الأفعالِ والأسماءِ، كان للحروفِ أيضًا مَعناها الخاصُّ الذي لا تشتركُ فيه أداتانِ للدلالةِ على المعنى ذاتِه، فلا بُدَّ من وجودِ فرقٍ دقيقٍ بينهما. وإذا ما حاولنا مناقشةَ مبدأِ القوةِ والضعفِ الذي ناقشه ابنُ جنيٍّ إلى جانبِ الدلالةِ على المعاني المختلفةِ لمثلِ هذه الأدواتِ، نجدُ أنَّ ابنَ جنيٍّ قد سلَّطَ الضوءَ على عملِ (لا) بنوعيْها: النافيةِ للجنسِ، والعاملةِ عملَ (ليسَ)؛ وعنده أنَّ (لا النافيةَ للجنسِ) قد بلغت غايةَ التمكُّنِ في نفيِها؛ إذ إنَّها وُضِعت للدلالةِ على الأعمِّ وهو نفيُ الجنسِ كافَّةً، وهذا النفيُ هو الذي مَنَحَ (لا النافيةَ للجنسِ) هذه القوةَ؛ فقد تمكَّنت من حذفِ الخافضِ، والعدولِ عن الجرِّ إلى النصبِ بعد أن حُذِفَ الخافضُ، ممَّا جعلَ (لا) تتسلَّطُ على معمولِها، وتركَّبت معهُ كالاسمِ الواحدِ ليدُلَّا على نفيِ الجنسِ.

وإذا ما حاولنا تتبُّعَ المعاني المتقاربةِ الدلالةِ بين الأدواتِ النافيةِ التي عَمِلت إمَّا عملَ (كانَ وأخواتِها) وإمَّا عملَ (إنَّ المشبهةِ بالفعلِ)؛ لوجدنا أنَّ (لا العاملةَ عملَ ليسَ) تنفي الواحدَ مع جوازِ وجودِ أكثرَ من واحدٍ؛ ففي نحوِ قولنا: (لا رجلٌ في الدارِ) – برفعِ (رجلٌ) على أنَّه اسمُ (لا) العاملةِ

عملَ (ليسَ)– فقد نفينا وجودَ رجلٍ واحدٍ؛ أي إنَّه بالإمكانِ القولُ: لا رجلٌ في الدارِ بل رجلانِ أو ثلاثةُ رجالٍ، إلى غيرِ ذلك من الأعدادِ؛ فقد نفينا الواحدَ وليس الجميعَ أو الجنسَ.

وهذا ما ذهبَ إليه ابنُ السرَّاجِ؛ فقد اشترطَ لعملِ (لا النافيةِ للجنسِ) أن يكون النفيُ نصًّا في العمومِ؛ إذ قال: ((واعلمْ أنَّ (لا) إذا فَتَحْتَ ما بعدَها فقد يجيءُ الخبرُ محذوفًا كثيرًا؛ تقولُ: لا رجلَ ولا شيءَ، تريدُ: في مكانٍ أو زمانٍ، وربَّما لم يُحْذَفْ، وخالَفَتْ (ما) و(ليسَ)، ألا تَرَى أنَّ (ما) تَنْفِي بها ما أَوْجَبَهُ المُوجِبُ، و(ليسَ) كذلكَ، وهما يَدْخُلانِ على المَعارفِ، و(لا) في هذا الموضعِ ليستْ كذلكَ)) [٢٠] .

فوجهُ الاختلافِ بين (لا النافيةِ للجنسِ) وبين (ما) و(ليسَ) هو أنَّ (ما) و(ليسَ) يدخلانِ على المعارفِ؛ أي على مبتدأٍ وخبرٍ معرفةٍ، وهما ينفيانِ ما أوجبهُ الموجبُ، في حينِ أنَّ (لا النافيةَ للجنسِ) لا تدخلُ إلَّا على النكرةِ، واختصاصُها نفيُ الجنسِ بالكاملِ.

و(ما) العاملةُ عملَ (ليسَ) و(ليسَ) يدخلانِ على المعرفةِ مثلما جازَ دخولُهما على النكرةِ، وهذا النفيُ ليس المرادُ منه نفيَ الجنسِ، وإنَّما هو نفيٌ للاتِّصافِ بالحالِ، وإذا أُريدَ نفيُ الجنسِ احتاجَتا إلى قرينةٍ للنفيِ، وهذا غيرُ واجبٍ مع (لا النافيةِ للجنسِ). وإذا ما انتقلنا إلى (إنْ) النافيةِ، نجدُها مقتصرةً في الأعمِّ الأغلبِ على نفيِ ادِّعاءٍ سابقٍ، ومن حيثُ القوةُ والضعفُ فيُمْكِنُ عدُّها من أضعفِ أدواتِ النفيِ، ولم تصلْ إلى القوةِ والتمكُّنِ اللذيْنِ تميَّزت بهما (لا النافيةَ للجنسِ). فلو أنَّنا قلنا: (لا رجلَ في الدارِ) لتعيَّنَ نفيُ جنسِ الرجالِ مطلقًا معها، ولم يتبادرْ إلى الذهنِ وجودُ رجلينِ أو أكثرَ مثلما هو الحالُ مع (لا العاملةِ عملَ ليسَ)، بل تعيَّنَ نفيُ وجودِ أيِّ رجلٍ، ولم تحتجْ إلى قرينةٍ لتوكيدِ نفيِ جنسِ الرجالِ معها.

وعلَّلَ ابنُ الورَّاقِ مخالفةَ (لا النافيةِ للجنسِ) نظيراتِها من أدواتِ النفيِ، ورأى أنَّ السببَ هو قوةُ (لا النافيةِ للجنسِ)، وهذه القوةُ جعلتْ عملَها أقوى بالضرورةِ؛ لأنَّ (لا) حرفٌ محضٌ دخلَ لينفيَ جوهرَ الاسمِ، فاستحقَّ أن يغيِّرَ المعرَبَ ويجعلَهُ مبنيًّا، وامتنعَ لذلك الفصلُ بين (لا) واسمِها؛ لأنَّهما كالشيءِ الواحدِ، ولا يجوزُ الفصلُ بين أجزاءِ الكلمةِ الواحدةِ، في حينِ أنَّ(ليسَ) فعلٌ جامدٌ، والفعلُ يفقدُ قوَّتَهُ على النفيِ بالزمنِ [٢١].

فالقياسُ عند سيبويهِ وغيرِهِ من النحويينَ يقومُ على مبدأِ أنَّ (لا النافيةَ للجنسِ) فرعٌ في العملِ عن (إنَّ)، والفرقُ بينهما أنَّ (إنَّ) للتوكيدِ و(لا) لتوكيدِ نفيِ الجنسِ، وهذا يستوجبُ الاتحادَ في العملِ؛ فتعيَّنَ أن ينصِبا المبتدأَ للمشابهةِ القائمةِ بينهما. ويرى سيبويهِ أنَّ علةَ عدمِ تنوينِ الاسمِ مع (لا) تكمنُ في صيرورتِهما وتركُّبِهما كالبناءِ الواحدِ، والاسمُ المبنيُّ لا يُنوَّنُ ولو كان كالمضافِ لجازَ التنوينُ[٢٢]. وهذا خلافٌ لما ذهبَ إليه الكوفيونَ؛ فلا يرَوْنَ في جملةِ (لا رجلَ في الدارِ) أنَّ (رجلَ) مبنيٌّ، بل هو منصوبٌ بفتحةٍ خفيفةٍ نظرًا لحذفِ حرفِ الجرِّ (مِن)، والسببُ في ذلك رفضُ الكوفةِ أن تكونَ (لا) عاملةً عملَ (إنَّ) المشبهةِ بالفعلِ؛ وعندهم العلةُ كامنةٌ في سقوطِ حرفِ الجرِّ.

والنصبُ عندهم محكومٌ بمبدأينِ: النصبُ بنزعِ الخافضِ، أو النصبُ على الخلافِ؛ أي أنَّ الاسمَ خالفَ (لا) في المعنى فاستحقَّ النصبَ. وقد ردَّهُ السيرافيُّ؛ لأنَّ (لا) دخلتْ على جملةٍ من المبتدأِ والخبرِ – أي على جملةٍ اسميةٍ– والأصلُ في الحروفِ الداخلةِ على الجملِ الاسميةِ أن تعملَ عملَ (إنَّ) المشبهةِ بالفعلِ وأخواتِها، أمَّا تقديرُهم حذفَ الجارِّ (مِن) فلم نجدْ له أثرًا؛ أي انتفى تأثيرُهُ بعد الحذفِ، وهذا يعني الرجوعَ إلى القياسِ في ما هو مذكورٌ، وتركَ القياسِ في المحذوفِ؛ أي بعدَ حذفِ الخافضِ الذي هو حرفُ الجرِّ (مِن) [٢٣].

وإذا ما انتقلنا إلى خبرِ (لا النافيةِ للجنسِ)؛ نجدُ أنَّ سيبويهِ ومَن تابعَهُ من البصريينَ يروْنَ أنَّ (لا النافيةَ للجنسِ) العاملةَ عملَ (إنَّ) المشبهةِ بالفعلِ من النواسخِ التي تدخلُ على جملةٍ من المبتدأِ والخبرِ؛ أي إنَّهم التزموا وجودَ هذين الركنينِ، لذا لا بُدَّ من تقديرِ خبرٍ محذوفٍ يُقدَّرُ بـ(موجودٌ) في حالِ لم يُذكرِ الخبرُ. وهذا أيضًا خلافٌ لما ذهبَ إليه الكوفيونَ؛ فقد اعتمدَ الكوفيونَ مبدأَ الاستغناءِ للحكمِ على خبرِ (لا)، وذلك لأنَّ (لا مع اسمِها) أغنتْ عن الخبرِ، وأنَّ المعنى قد تمَّ من دونِ اللجوءِ إلى ذكرِ الخبرِ؛ فلا داعيَ عندهم لذكرِ الخبرِ بتاتًا في حالِ فُهِمَ المعنى المرادُ من هذا التركيبِ (لا مع اسمِها)، ولا تقديرَ لديهم لاستغناءِ التركيبِ عن ذكرِ الخبرِ.

وشبَّهَ ابنُ السرَّاجِ الفتحَ – الذي هو البناءُ– بالنصبِ في مَعرضِ حديثِهِ عن (لا النافيةِ للجنسِ)؛ إذ قال: ((والفتحُ الذي يُشبهُ النصبَ هو ما جاء مطَّردًا في الأسماءِ النكراتِ المفردةِ، ولا يخصُّ اسمًا بعينِهِ من النكراتِ إذا نفيتَها بـ (لا)، وذلك قولك: لا رجلَ في الدارِ، ولا جاريةَ؛ فأيُّ اسمٍ نكرةٍ وَلِيَ (لا) وكان جوابًا لمن قال: هل من غلامٍ؟ فهو مفتوحٌ، فإن دخلتْ (لا) على ما عَمِلَ بعضُهُ في بعضٍ من معرفةٍ أو نكرةٍ لم تعملْ هي شيئًا، إنَّما تفتحُ الاسمَ الذي يليها إذا كانت قد نفتْ ما لم يُوجِبْهُ مُوجِبٌ)) [٢٤].

والذي أرادَهُ ابنُ السرَّاجِ بـ(الفتحِ الذي يشبهُ النصبَ) هو: البناءُ على الفتحِ الذي يظهرُ على اسمِ (لا النافيةِ للجنسِ) المفردِ النكرةِ؛ وسَمَّاهُ ابنُ السرَّاجِ (الذي يشبهُ النصبَ) لأنَّ الفتحةَ في المبنيِّ هي نفسُ حركةِ الإعرابِ مع الاسمِ المنصوبِ، إلَّا أنَّ (لا النافيةَ للجنسِ) اسمُها مبنيٌّ في المفردِ وليسَ معربًا منصوبًا.

وقد فرَّقَ ابنُ جنيٍّ بين خبرِ (لا النافيةِ للجنسِ) عند التميميينَ والحجازيينَ؛ فقد رأى أنَّ لغةَ أهلِ الحجازِ ذكرُ الخبرِ، على خلافِ تميمٍ التي تحذفُ الخبرَ غالبًا. ويرى أنَّ الحذفَ من بابِ البلاغةِ جاءَ لينفيَ ما استقرَّ في ذهنِ السامعِ وهو نفيُ الجنسِ – أي نفيُهُ الكاملُ– ويرى أنَّ العلةَ في الحذفِ تكمنُ في أنَّ (لا مع اسمِها) امتدَّتْ لتشملَ نفيَ الوجودِ مطلقًا؛ أي أنَّهُ لم يَبْقَ له أثرٌ في ذهنِ السامعِ، والعدمُ ليس بحاجةٍ إلى ما يُخْبَرُ عنه؛ فالعدمُ في معناهُ نفيُ وجودِهِ[٢٥].

وتفرَّدَ برأيِهِ في مسألةِ دخولِ حرفِ الجرِّ على (لا النافيةِ للجنسِ) في نحوِ: (جئتُ بلا شيءَ)، ونحوِها؛ فالخبرُ عندهُ سقطَ تمامًا ولا حاجةَ لتقديرِهِ، وعلَّةُ ذلكَ عنده تحوُّلُ جملةِ النفيِ إلى شبهِ

جملةٍ، أو إلى مجرورٍ يؤدّي وظيفةَ المفعولِ الثاني، أو لربَّما يؤدّي وظيفةَ الحالِ، وهذا يعني خروجَ (لا) من الجملةِ الاسميةِ من وجهةِ نظرِ ابنِ جنيّ. وعنده أنَّ (لا) مع ما دخلتْ عليه – أي مع اسمِها (شيءَ)– قد أصبحا تركيبًا واحدًا كالكلمةِ الواحدةِ، وهو تركيبٌ مبنيٌّ لا يتغيَّرُ ولا تتغيَّرُ حركتُهُ، وإنَّما هو في محلِّ جرٍّ؛ فالقياسُ عنده أنَّ الأعدادَ المركَّبةَ في نحوِ: (سلمتُ على ثلاثةَ عشرَ طالبًا)، تبقى فيها (ثلاثةَ عشرَ) مبنيةً على فتحِ الجزأينِ في محلِّ جرٍّ بحرفِ الجرِّ (على)، وهذا ذاتُهُ ما حصلَ مع (بلا شيءَ)؛ إذ يبقى اسمُ (لا) – وهو كلمةُ (شيءَ)– مبنيًّا على الفتحِ لتركُّبِها مع (لا) كالكلمةِ الواحدةِ. وفي بناءِ (شيءَ) مع (لا) على الفتحِ يرى ابنُ جنيّ أنَّ المتكلِّمَ يريدُ إثباتَ النفيِ وبشكلِهِ العامِّ[٢٦]، خلافًا للبصريينَ الذينَ يرَوْنَ أنَّ دخولَ حرفِ الجرِّ على (لا النافيةِ للجنسِ) سلبَها قدرتَها على العملِ؛ فشرطُ عملِها أن تكونَ لها الصدارةُ، ودخولُ حرفِ الجرِّ عليها أفقدَها تلك الصدارةَ، فبَطَلَ ما كان لها من عملٍ.

المبحث الثالث: معمولُها المضافُ والشبيهُ بالمضافِ في ميزانِ الدرسِ النحويّ.

قسَّمَ علماءُ النحوِ – على اختلافِ مذاهبِهم النحويةِ– أحوالَ اسمِ (لا النافيةِ للجنسِ) على ثلاثةِ أحوالٍ لا يتعدَّاها؛ فهو إمَّا أن يكونَ مفردًا – أي ليسَ مضافًا ولا شبيهًا بالمضافِ–، والنوعانِ الآخرانِ هما: المضافُ وشبيهُهُ. وعلى هذا؛ فالاسمُ المفردُ حكمُهُ البناءُ على ما يُنصَبُ بهِ، والعلَّةُ عند سيبويهِ علَّةٌ تركيبيةٌ؛ لتركُّبِ الاسمِ مع (لا النافيةِ للجنسِ) وتحوُّلِهِ إلى جزءٍ لا يتجزَّأُ من تركيبِ (لا)، فهما كالكلمةِ الواحدةِ أو البناءِ الواحدِ الذي لا يمكنُ فصلُهُ[٢٧].

ولكنْ ما الحالُ في مجيءِ الاسمِ مثنًّى، أو مجيئِهِ مجموعًا جمعَ مذكرٍ سالمًا، نحو: (لا رجلينِ في الدارِ) أو (لا مجتهدينِ غائبونَ)؟ وهل هذه الياءُ علامةُ إعرابٍ أم علامةُ بناءٍ؟ وعند ابنِ جنيّ أنَّ الياءَ هنا ليستْ علامةَ إعرابٍ، وإنَّما هي ياءٌ منقلبةٌ عن أصلِ البناءِ؛ لأنَّ التركيبَ مع (لا) مَنَحَها قوَّةً، وليس في مقدورِ علامةِ الإعرابِ (الياءِ) أن تكونَ دالَّةً على الإعرابِ؛ إذ إنَّ المثنَّى ليس له علامةٌ مفردةٌ دالَّةٌ على النصبِ غيرُها؛ فالفتحةُ لا تظهرُ على الياءِ، لذا استعملَ النحويون علامةَ النصبِ لتكونَ علامةً للبناءِ، وهذا من بابِ علَّةِ الشَّبَهِ؛ أي أنَّ الدافعَ إلى ذلك هو المشابهةُ. وهذا أيضًا ما دفعَ ابنَ جنيّ لتعليلِ عدمِ جوازِ تنوينِ الاسمِ مع (لا النافيةِ للجنسِ)، ولِمَ لَمْ تُحْذَفِ النونُ من المثنَّى والمجموعِ؟ ومن المعروفِ أنَّ هذه النونَ بمثابةِ التنوينِ في المفردِ؛ فقد علَّلَ بقاءَ النونِ بأنَّها كالجزءِ من الكلمةِ؛ لأنَّ بوجودِها يقومُ دليلُ التثنيةِ والجمعِ، وحذفُها لا يُؤْمَنُ معهُ اللَّبْسُ، فصارتِ النونُ جزءًا لا يتجزَّأُ من الكلمةِ [٢٨].

ويظهرُ أنَّ التركيبَ هو العلَّةُ عند سيبويهِ؛ فقد رأى أنَّ (رجلينِ) مع (لا) – في قولنا: (لا رجلينِ في الدارِ)– مبنيٌّ، لم يعتورْهُ التغييرُ، ولم يتغيَّرْ بتغيُّرِ العواملِ الداخلةِ عليهِ، ومن هنا نجدُ أنَّ سيبويهِ نظرَ إلى المسألةِ نظرةً واقعيةً. وهو عند الفرَّاءِ منصوبٌ على الخلافِ – مثلما ذُكِرَ سابقًا–؛

فعنده أنَّ الاسمَ خالفَ (لا) في المعنى فصارَ منصوبًا، وهذا المذهبُ ضعيفٌ وفقَ أقيسةِ أهلِ البصرةِ. وهذا خلافٌ لما ذهبَ إليه المبردُ؛ فهي عندهُ منصوبةٌ بـ(لا) العاملةِ عملَ (إنَّ)، أو قد تكونُ منصوبةً بفعلٍ مقدَّرٍ، إلَّا أنَّهُ لاحظَ أنَّ التنوينَ قد فارقَ المفردَ فقالَ بالبناءِ. وقد حاولَ ابنُ جنيٍّ البحثَ في علَّةِ بقاءِ النونِ؛ فالياءُ في اسمِ (لا النافيةِ للجنسِ) ليستْ حركةَ إعرابٍ قويةً، بل هي في الأصلِ علامةٌ للنصبِ، وحينَ أُريدَ بها استغراقُ الجنسِ صارتْ مبنيةً، وتحوَّلتْ إلى جزءٍ من بناءِ الكلمةِ الواحدةِ.

ويطالعنا ابنُ الورَّاقِ ليطرحَ سؤالًا مفادُهُ: لِمَ لَمْ يُبْنَ الاسمُ معها على الضمِّ أو الكسرِ؟ ويرى أنَّ العربَ اختاروا الفتحةَ لأنَّها خفيفةٌ، والتركيبَ فيهِ من الثقلِ الكثيرُ؛ لدلالتِهِ على الاستغراقِ في نفيِ الجنسِ، لذا اختيرَتِ الفتحةُ لخفَّتِها [٢٩].

والعملُ عندَ ابنِ السرَّاجِ يستلزمُ أن يكونَ المعمولُ نكرةً محضةً؛ فإذا قلنا: (لا رجلٌ في الدارِ) – برفعِ (رجلٌ)– نفينا الواحدَ، ومِن المحتملِ أن يكونَ هناك اثنانِ، في حينِ أنَّ قولَنا: (لا رجلَ في الدارِ) نفينا وجودَ جنسِ الرجولةِ عن المكانِ. فالمعرفةُ نحو: (لا خالدٌ) لا يمكنُ أن تقبلَ نفيَ الجنسِ؛ لأنَّ خالدًا شخصٌ محدَّدٌ، والجنسُ يعني أنَّهُ مشاعٌ غيرُ محدَّدٍ[٣٠].

وينقلُ لنا ابنُ السرَّاجِ كلامَ الخليلِ إذ قالَ: ((و(لا) لا تعملُ إلَّا في نكرةٍ؛ مِن قِبَلِ أنَّها جوابٌ – فيما زَعَمَ الخليلُ–، كقولِهِ: هل من عبدٍ أو جاريةٍ؟ فصارَ الجوابُ نكرةً كما أنَّهُ لا يقعُ في هذه المسألةِ إلَّا نكرةٌ، فـ(لا) وما عَمِلتْ فيه في موضعِ ابتداءٍ، كما أنَّكَ إذا قلتَ: هل من رجلٍ؟ فالكلامُ بمنزلةِ اسمٍ مبتدإٍ، والذي يُبْنَى عليهِ في زمانٍ أو مكانٍ هو الخبرُ ولكنَّكَ تُضْمِرُهُ، وإن شئتَ أظهرتَهُ)) [٣١].

ومعنى كلامِ الخليلِ أنَّ عملَ (لا النافيةِ للجنسِ) يستلزمُ دخولَها على النكرةِ، وعلَّةُ ذلكَ من وجهةِ نظرِ الخليلِ أنَّ (لا) في الأصلِ أداةُ جوابٍ جاءتْ لتوضيحِ الجوابِ؛ فإذا ما سألَ سائلٌ شخصًا ما فقالَ: (هل من عبدٍ أو جاريةٍ؟)، فتكونُ الإجابةُ نفيَ الجنسِ، ويكونُ الجوابُ: (لا عبدَ ولا جاريةَ)؛ ولَمَّا كانَ المستفهَمُ عنهُ في السؤالِ نكرةً، فلا بُدَّ للجوابِ من أن يكونَ نكرةً، وهذا هو السببُ في اشتراطِ عملِ (لا) في النكراتِ.

وإذا ما انتقلنا إلى المضافِ – وهو ثاني أنواعِ الاسمِ– لوجدنا الإشكالَ يطالعُنا في التسميةِ نفسِها؛ فالمضافُ ليسَ بنكرةٍ، وهذا هو ما قامَ عليهِ البحثُ؛ إذ إنَّ المتعارفَ عليهِ لدى أهلِ العربيةِ قاطبةً أنَّ المضافَ نوعٌ من أنواعِ المعارفِ، فإذا ما عددنا المعارفَ طالعَنا المضافُ من بينِ تلك الأنواعِ، فكيفَ نشترطُ أن يكونَ معمولا (لا النافيةِ للجنسِ) نكرتينِ ونأتي بالمضافِ دليلًا على ذلكَ؟ هذا ما سأوضِّحُهُ في مَعرضِ الحديثِ عن هذا النوعِ من الإضافةِ.

وإذا ما حاولنا أولًا تتبُّعَ سببِ منعِ المضافِ من البناءِ – مثلما بُنِيَ معها المفردُ– لوجدنا أنَّ علماءَ البصرةِ علَّلوا مثلَ هذا – في نحوِ قولنا: (لا بائعَ جرائدَ حاضرٌ)– بأنَّ الإضافةَ منحتِ الاسمَ

طولًا، وهذا الطولُ كان السببَ في منعِ الاسمِ من التركُّبِ مع (لا النافيةِ للجنسِ) ليصيرا كالكلمةِ الواحدةِ كي يستحقَّ البناءَ. ولَمَّا انتفى التركيبُ كالكلمةِ الواحدةِ، عادَ الاسمُ إلى أصلِهِ الذي وُجِدَ عليهِ وهو الإعرابُ، فاستحقَّ النصبَ بدلًا من البناءِ.

وهذا ما ذهبَ إليه الرضيُّ؛ فقد رأى أنَّ الطولَ مَنَعَ الاسمَ أن يتَّحِدَ مع (لا النافيةِ للجنسِ)؛ لذا بَقِيَ على أصلِهِ وهو النصبُ، على خلافِ المفردِ الذي هو قصيرٌ قياسًا بالاسمِ المضافِ؛ فبُنِيَ لتركُّبِهِ مع (لا) كالكلمةِ الواحدةِ[٣٢].

ومن المعروفِ أنَّ معمولَيْ (لا النافيةِ للجنسِ) لا بُدَّ أن يكونا نكرتينِ؛ فلماذا أُضِيفَ اسمُ (لا) مع اشتراطِ كونِهِ نكرةً؟ ولِمَ أُضِيفَ ولكنَّ الإضافةَ لا تكونُ إلَّا إلى نكرةٍ؟ ومن المعروفِ في الإضافةِ أنَّ الاسمَ النكرةَ يصحُّ إضافتُهُ إلى معرفةٍ أو نكرةٍ، فيكتسبُ المضافُ التعريفَ أو التخصيصَ من المضافِ إليهِ؛ فإنْ أُضِيفَ إلى معرفةٍ اكتسبَ التعريفَ من المضافِ إليهِ فصارتِ النكرةُ معرفةً بهذهِ الإضافةِ.

وكذلك الحالُ مع النكرةِ؛ إذا ما أُضِيفَ الاسمُ إلى نكرةٍ بَقِيَ على حالِهِ من التنكيرِ، والاسمُ المضافُ هنا لم يكتسبِ التعريفَ من المضافِ إليهِ؛ بل اكتسبَ التخصيصَ، وهذه هي حقيقةُ الإضافةِ؛ فالإضافةُ هنا لم تُفِدِ التعريفَ مثلما هو راسخٌ في الأذهانِ من أنَّ كلمةَ مضافٍ تعني برُمَّتِها التعريفَ لمجرَّدِ كونِهِ من المعارفِ؛ لأنَّ الإضافةَ في اسمِ (لا النافيةِ للجنسِ) هي إضافةُ نكرةٍ إلى نكرةٍ، وليستْ من بابِ إضافةِ النكرةِ إلى المعرفةِ ليكتسبَ التعريفَ منها.

والسببُ في عدمِ جوازِ إضافةِ الاسمِ إلى معرفةٍ مع (لا النافيةِ للجنسِ) هو الاستغراقُ في نفيِ الجنسِ؛ ذلكَ أنَّنا حين نستفهمُ عن جنسِ الرجالِ في قولنا: (هل من رجلٍ في الدارِ؟)، فلا بُدَّ أن نُجيبَ بنفيِ جنسِ الرجالِ من الوجودِ في الدارِ، ولا يمكنُ أن يكونَ جوابُ السؤالِ هو: (لا رجلَ زيدٍ أو عمرٍو في الدارِ) بإضافةِ رجلٍ إلى معرفةٍ، وهذا غيرُ جائزٍ. وفي قولنا: (لا غلامَ رجلٍ في الدارِ) جوابًا لمن سألَ: (هل من غلامِ رجلٍ في الدارِ؟)؛ فإنَّ المضافَ بقيَ نكرةً بعد إضافتِهِ إلى نكرةٍ وهو (رجلٍ)، فلَمْ تُفِدِ الإضافةُ هنا التعريفَ، وإنَّما بقيَ المضافُ نكرةً على حالِهِ التي كانَ عليها قبلَ الإضافةِ مخصَّصًا بها، وهذا يفسِّرُ لنا أنَّ معمولَيْ (لا النافيةِ للجنسِ) لا يكونانِ إلَّا نكرتينِ.

ولم يُجِزِ الورَّاقُ الفصلَ بين (لا) واسمِها، معلِّلًا ذلكَ بقولِهِ: ((وإنْ فَصَلْتَ بينَ (لا) وما تعملُ فيهِ بَطَلَ عَمَلُها؛ لأنَّها مشبَّهةٌ بالحروفِ، فلم تَقْوَ على العملِ مع الفصلِ، ومع ذلكَ فإنَّها مع النكرةِ المفردةِ كاسمينِ جُعِلا اسمًا واحدًا، وأمَّا مقامُهما فكما أنَّ الفصلَ بين الشيئينِ اللذينِ هما كالشيءِ الواحدِ لا يجوزُ، فكذلكَ أيضًا لم يجزِ الفصلُ بينَ (لا) وما تعملُ فيهِ، إذ قد جَرَيَا مَجْرَى شيءٍ واحدٍ)) [٣٣].

وهذا كلامُ ابنِ الحاجبِ أيضًا؛ إذ قالَ: ((فإنْ كانَ مفردًا فهو مبنيٌّ على ما يُنْصَبُ بهِ، وإنْ كانَ معرفةً أو مَفْصولًا بينَهُ وبينَ (لا) وَجَبَ الرَّفْعُ والتَّكْريرُ)) [٣٤].

وقد فرَّقَ الدكتورُ فاضلٌ السامرائيُّ بينَ قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٣٥] ، وقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[٣٦] ؛ ففي الآيةِ الأولى جاءَ اسمُ (لا النافيةِ للجنسِ) مبنيًّا لاتِّصالِهِ بـ(لا)، فصارَ معها كالكلمةِ الواحدةِ؛ لأنَّ (لا) هنا جاءتْ لتنفيَ جنسَ الريبِ عن القرآنِ الكريمِ، فقد دلَّتْ (لا) على أنَّ القرآنَ منزَّهٌ لذاتِهِ عن أيِّ جنسٍ من الريبِ أو الشكِّ. أمَّا الآيةُ الثانيةُ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ فقد تقدَّمَ خبرُ (لا النافيةِ للجنسِ) على اسمِها، فبَطَلَ عملُها، ولذلكَ لَزِمَها الرفعُ والتكرارُ؛ وتقديمُ الجارِّ والمجرورِ – مثلما علَّلَ به الدكتورُ فاضلٌ السامرائيُّ– أفادَ القصرَ، فمعنى ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾: أي لا خمرَ فيها يذهبُ بالعقلِ؛ لأنَّ الغولَ هنا يعني الخمرَ وكلَّ ما يفسدُ الجسدَ، وهذا النفيُ ينافي خمرَ الدنيا لا خمرَ الجنةِ؛ إذ قد يوجدُ غولٌ في خمرِ الدنيا، لذا بَطَلَ نفيُ الجنسِ المطلقُ، فأفادَ النفيَ المقيدَ بالقصرِ[٣٧].

وكلامُ الدكتورِ فاضلٍ السامرائيِّ يعيدُنا إلى نقطةٍ مهمةٍ، وهي: تركُّبُ (لا) مع اسمِها كالبناءِ الواحدِ؛ فبمجردِ الفصلِ بين (لا) واسمِها فقدتْ (لا) قوَّتَها التي كانتْ لها، ولم تتمكَّنْ من نفيِ الجنسِ المطلقِ، فلم تُبْنَ مع اسمِها لوجودِ الفاصلِ الذي منعَ هذا التركيبَ، وهو شبهُ الجملةِ (فيها). فإذا ما اختلَّ شرطُ التركيبِ فقدتْ (لا النافيةَ للجنسِ) هيمنتَها على الاسمِ، ولم تتمكَّنْ من الدلالةِ على نفيِ الجنسِ الذي وُضِعتْ من أجلِهِ. وهذا ما ذهبَ إليه العكبريُّ بقولِهِ: ((أحدُها: أنَّ (لا) مركبةٌ مع الاسمِ، والتركيبُ يوجبُ البناءَ كخمسةَ عشرَ؛ وبيانُ تركيبِها مع الاسمِ أنَّها إذا فُصِلَ بينهما أُعْرِبَ الاسمُ، كقولِهِ تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾، فإذا لَزِمَ الفتحُ مع الوصلِ وزالَ مع الفصلِ، دلَّ على أنَّهُ حادثٌ للتركيبِ، والتركيبُ يوجبُ البناءَ؛ لأنَّهُ يُجْعَلُ فيه الشيئانِ كالشيءِ الواحدِ على وجهٍ يلزمُ فيه الاتصالُ، ويجري مَجْرَى الحرفِ؛ إذ لا يستغني عن الحرفِ)) [٣٨].

والحالُ ذاتُهُ في المعرفةِ؛ فإذَا ما كانَ اسمُ (لا النافيةِ للجنسِ) أحدَ المعارفِ بَطَلَ عملُها، ووُجِبَ تكرارُها، نحو قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[٣٩] ؛ فـ(لا) هنا عند جمهور النحاةِ حرفُ نفيٍ مهملٌ، و(الشَّمْسُ): مبتدأٌ مرفوعٌ، وجملةُ (يَنْبَغِي لَهَا) تتكوَّنُ من فعلٍ مضارعٍ، وجارٍّ ومجرورٍ متعلقينِ بهِ، والمصدرُ المؤولُ من (أَنْ تُدْرِكَ) في محلِّ رفعِ فاعلٍ للفعلِ المضارعِ (ينبغي)، و(الْقَمَرَ): مفعولٌ بهِ منصوبٌ للفعلِ (تدرك)، والجملةُ الفعليةُ (ينبغي لها أن تدرك القمر) في محلِّ رفعِ خبرِ المبتدإِ (الشمس). و(لا) هنا لم تُفِدِ الاستغراقَ في نفيِ الجنسِ لأنَّ اسمَها جاءَ معرفةً؛ فالمقصودُ هنا شمسٌ بذاتِها، وهي الشمسُ التي من صنعِ الباري – عزَّ وجلَّ–، لذا فهي معرفةٌ وليست بنكرةٍ. ومعنى الآيةِ نفيُ اصطدامِ الشمسِ بالقمرِ؛ فهما يسريانِ في فلكٍ واحدٍ ولكنهما لا يصطدمانِ، وهذا يدلُّ على أنَّ الغرضَ من مجيءِ

(لا) هنا ليس نفيَ جنسِ الشمسِ، وإنَّما نفيُ الاصطدامِ. وكذلك الحالُ في جملةِ: ﴿وَلَا اللَّيْلُ﴾؛ فلم تُفِدْ (لا) الاستغراقَ في نفيِ جنسِ الليلِ؛ لذا جاءَ معرفةً.

وفسَّرهُ الفرَّاءُ بقولِهِ: ((وقولُه: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾، يقولُ: تطلعُ ليلًا، ولا أن يسبقَ الليلُ النهارَ، يقولُ: ولا القمرُ لهُ أن يطلعَ نهارًا، أي لا يكونُ لهُ ضوءٌ. ويُقالُ: لا ينبغي للشمسِ أن تُدركَ القمرَ فتُذهبَ ضوءَهُ، ولا أن يسبقَ الليلُ النهارَ فيظلِمَهُ. وموضعُ (أن تدرك) رفعٌ)) [٤٠].

وعلَّلَ النحاسُ عدمَ جوازِ عملِ (لا النافيةِ للجنسِ) عند دخولِها على المعرفةِ قائلًا: ((ولا يجوزُ أن تعملَ (لا) في معرفةٍ. وقد تكلَّمَ العلماءُ في معنى هذه الآيةِ، فقالَ بعضُهم: معناهَا أنَّ الشمسَ لا تدركُ القمرَ فيبطلَ معناهُ، وقيلَ: القمرُ في السماءِ الدنيا والشمسُ في السماءِ الرابعةِ فهي لا تدركُهُ. وأحسنُ ما قيلَ في معناهُ وأبينُهُ – ممَّا لا يُدْفَعُ– أنَّ سيرَ القمرِ سيرٌ سريعٌ فالشمسُ لا تدركُهُ في السيرِ. ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ ممَّا قد تكلَّموا فيهِ أيضًا، وقالَ بعضُهم: هذا يدلُّ على أنَّ النهارَ مخلوقٌ قبلَ الليلِ وأنَّ الليلَ لم يسبقْهُ بالخلقِ، وقيلَ: لا يجوزُ أن يتقدَّمَ أحدهُما صاحبَهُ؛ لأنَّ وجودَ هذا عدمُ هذا، ولا يقعُ فيهما القَبْلُ والبعدُ. وهذا قولُ أهلِ النظرِ، وقيلَ: كلُّ واحدٍ منهما يجيءُ في وقتِهِ لا يسبقُ أحدهُما صاحبَهُ)) [٤١].

ومن كلامِ النحاسِ نلمحُ انتفاءَ تعليلِ الدلالةِ على نفيِ الجنسِ، وهذا يؤكِّدُ أنَّ (لا) تفقدُ عملَها حين تفقدُ دلالتَها على نفيِ الجنسِ.

والاسمُ عند الكوفيينَ ومَن تبعَهم من البصريينَ مرفوعٌ بعدَ (لا النافيةِ للجنسِ) في حالِ تلاهُ فعلٌ؛ لأنَّ الاسمَ عندهم في مثلِ هذه الحالةِ فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليهِ المذكورُ، وتقديرُ الكلامِ: (لا تدركُ الشمسُ الشمسَ ينبغي لها أن تدرك القمر)؛ فعندهم (لا النافيةُ للجنسِ) لا تدخلُ على جملةٍ فعليةٍ لتنفيَها وقد تقدَّمتْ عليها، فلا بُدَّ من تقديرِ فعلٍ مضمرٍ يُفسِّرُهُ أو يُقدر حتى ليكون تفسيرًا [٤٢]، وفي ذلكَ أرى تكلُّفًا كبيرًا.

وإذا ما انتقلنا إلى الشبيهِ بالمضافِ نحوِ قولنا: (لا طالعًا جبلًا حاضرٌ)؛ نجدُ أنَّ سببَ التسميةِ في الأصلِ راجعٌ إلى تمامِ المعنى؛ فقد اتَّصلَ (جبلًا) بـ(طالعًا) لغرضِ أن يتمَّ المعنى، فـ(جبلًا) مفعولٌ بهِ لاسمِ الفاعلِ (طالعًا) العاملِ عملَ فعلِهِ. وهذا الاتِّصالُ بين المشتقِّ – الذي هو طالعٌ– ومفعولِهِ (جبلًا) منعَ تركيبَ (لا النافيةِ للجنسِ) مع اسمِها، ولم يصبحا كالكلمةِ الواحدةِ مثلما هو الحالُ مع المفردِ؛ فبقيَ الاسمُ منصوبًا منوَّنًا من دونِ أن يتَّحِدَ معها، إذ إنَّ مجيءَ لفظِ (جبلًا) هو الذي أتمَّ المعنى المرادَ.

الخاتمة

اهتم البحثُ بدراسةِ معمولَيْ (لا النافيةِ للجنسِ) من حيثُ التنكيرُ والتعريفُ؛ لإزالةِ ما يوقعُ في الوهمِ وبالأخصِّ اسمُ (لا النافيةِ للجنسِ)؛ فقد اشترطَ النحاةُ عدمَ جوازِ مجيءِ معموليْها معرفةً، وإلَّا بَطَلَ عملُها، ولكنَّنا اصطدمنا بمسألةِ مجيءِ نوعينِ من معموليْها، وهما: المضافُ والشبيهُ بالمضافِ، اللذانِ يبدوانِ للوهلةِ الأولى وكأنَّهما معرفةٌ؛ نظرًا لإطلاقِ تسميةِ (المضافِ والشبيهِ بهِ)، وهذهِ التسميةُ تُطلَقُ في الأعمِّ الأغلبِ على المعارفِ لا على النكراتِ، فجاءَ البحثُ ليوضحَ الآتي:

١. تمكُّنُ (لا النافيةِ للجنسِ) مع النوعِ الأولِ من أنواعِ معموليْها – وهو (المفردُ)– جاءَ نتيجةَ انصهارِها مع الاسمِ وتركُّبِها معهُ تركيبًا جعلهما كالاسمِ الواحدِ، وهذا ينقلُنا إلى حيِّزِ سيبويهِ الذي وجدَ أنَّ قوَّةَ (لا) تكمنُ في تركُّبِها مع الاسمِ كالشيءِ الواحدِ، الذي استحقَّ الاسمُ معهُ البناءَ نظرًا لهذا التركيبِ.

٢. فيما يخصُّ النوعَ الثاني – وهو المضافُ–؛ لم تكنِ الإضافةُ فيهِ تحملُ معنى التعريفِ، وذلكَ نظرًا لأنَّ الاسمَ قد أُضِيفَ إلى نكرةٍ، ولم تكنْ إضافتُهُ إلى معرفةٍ لتكسبَهُ التعريفَ فيصيرَ معرفةً مثلما أُطلِقَ عليهِ مصطلحُ (المضافِ)، وإنَّما بقيَ على تنكيرِهِ مخصَّصًا؛ لأنَّ المضافَ إليهِ نكرةٌ، فلَمْ تُعرِّفْهُ هذهِ الإضافةُ، وبالتالي فقدِ اقترحتُ تسميةَ هذا النوعِ من معموليْ (لا النافيةِ للجنسِ) بـ(المضافِ المخصَّصِ).

٣. النوعُ الثالثُ من أنواعِ معموليْ (لا النافيةِ للجنسِ) هو الشبيهُ بالمضافِ، وأقترحُ تسميتَهُ بـ(المتمِّمِ للمعنى)؛ ففي استعمالِ هذهِ المصطلحاتِ التي تدُلُّ على ما وُضِعتْ لهُ إزالةٌ للَّبْسِ وتوضيحٌ للصورةِ في ذهنِ السامعِ، بدلًا ممَّا يوقعُ في اللَّبْسِ حينَ نجدُ مصطلحَ (الشبيهِ بالمضافِ)؛ فيتبادرُ إلى ذهنِ السامعِ أنَّ المقصودَ بهِ هو شيءٌ يشبهُ المضافَ في العملِ والدلالةِ، والحقيقةُ أنَّ الشَّبَهَ جاءَ من وجهٍ واحدٍ فقطْ، وهو إتمامُ المعنى.

النتائج

ويمكنُ إجمالُ نتائجِ البحثِ بالآتي:

١. إنَّ المقصودَ بـ(النافيةِ للجنسِ) أو (لا التبرئةِ) – مثلما أطلقَ عليها قسمٌ من العلماءِ– ما هي إلَّا أداةُ نفيٍ، عملُها في مجملِهِ نفيُ الجنسِ عامَّةً؛ فقد اختصَّتْ بنفيِ الجنسِ، وهذا يعني أنَّ اختلالَ الشرطِ – الذي هو نفيُ الجنسِ– يُفقدُها قوَّتَها وتمكُّنَها، وبالتالي تصبحُ أداةَ نفيٍ لا عملَ لها سوى الدلالةِ على النفيِ، ولكنْ ليسَ بصفَتِهِ المطلقةِ الذي هو نفيُ الجنسِ.

٢. إنَّ ما ذهبَ إليهِ علماءُ الكوفةِ ومَن تابعَهم من البصريينَ – حينَ عدُّوا أنَّ (لا النافيةَ للجنسِ) لا تعملُ، وأنَّ الاسمَ بعدها منصوبٌ على الخلافِ أو منصوبٌ بنزعِ الخافضِ (حذفِ حرفِ الجرِّ)– قد خالفَهم فيهِ علماءُ البصرةِ؛ ولم يكنْ هذا الخلافُ خلافًا شكليًّا، بل كانَ خلافًا في الأصلِ الذي يخصُّ المعنى؛ لأنَّ علماءَ البصرةِ – ومِن بينهم سيبويهِ– أخذوا بمبدإِ المشابهةِ أو

علَّةِ الشَّبَهِ الأساسِ والقياسِ، فقاسوا (لا النافيةَ للجنسِ) على (إنَّ)، ووجهُ الشَّبَهِ أنَّ (إنَّ) لتوكيدِ الإثباتِ، و(لا النافيةَ للجنسِ) تأتي لتوكيدِ النفيِ؛ أي نفيِ الاستغراقِ، ولَمَّا نصبتْ (إنَّ) المبتدأَ استحقتْ (لا النافيةَ للجنسِ) نصبَ المبتدأِ كذلكَ؛ لِمَا بينهما من شَبَهٍ. أمَّا الكوفةُ فقد رأى علماؤُها – ومِن بينِهم الفرَّاءُ ومَن تَبِعَهم– النصبَ على الخلافِ أو بنزعِ الخافضِ، ورفضوا فكرةَ البناءِ في المفردِ؛ لأنَّهُ عندهم منصوبٌ بفتحةٍ خفيفةٍ كان سببُها الحذفَ، وفي هذا تكلُّفٌ واضحٌ؛ إذ يمكنُنا عدُّ (لا) عاملةً حالُها كحالِ أدواتِ النفيِ التي تعملُ من دونِ الحاجةِ إلى هذا التكلُّفِ في تبريرِ النصبِ أو البناءِ. فقد سبقَ أنْ أعملنا (ما) عملَ (ليسَ)، و(ما) أضعفُ بكثيرٍ من أنْ تعملَ عملَ (ليسَ)؛ لأنَّ (ليسَ) فعلٌ و(ما) حرفٌ، والفعلُ أقوى في العملِ من الحرفِ، ومع ذلكَ عَمِلتْ (ما) عملَ (ليسَ) وإنْ كان لعملِها شروطٌ؛ فإنَّ عملَ (لا النافيةِ للجنسِ) وُضِعتْ له شروطٌ مثلما وُضِعتْ لعملِ (ما) شروطٌ؛ فقد اشترطَ النحاةُ أن يكونَ معمولاها نكرتينِ، وأنْ لا يتقدَّمَ خبرُها على اسمِها حالُها كحالِ (ما)، فلا أرى حاجةً لذلكَ التأويلِ والتقديرِ. فلو كانَ الاسمُ منصوبًا بـ(مِن) مقدَّرةٍ، لَعَنَى هذا أنَّ الأصلَ هو الجرُّ، وهذا مخالفٌ للتركيبِ العربيِّ الذي يُلزمُ البناءَ ولا يُظهرُ علاماتِ الإعرابِ المعنويةِ التي تمسَّكَ بها الكوفيونَ، إلى جانبِ أنَّ إظهارَ الحرفِ المقَدَّرِ (مِن) في هذا النوعِ من التركيبِ لم تقلْ بهِ العربُ؛ فلم يُسْمَعْ عنهم مثلُ هذا التركيبِ، والتقديرُ الذي لا شواهدَ مسموعةً فيهِ لا يُعتدُّ بهِ في القياسِ النحويِّ.

٣. أظهرَ البحثُ إمكانيةَ تقسيمِ أنواعِ اسمِ (لا النافيةِ للجنسِ) على ثلاثةِ أقسامٍ هي:

أ– المفردُ، ويمكنُ تسميتُهُ (المبنيَّ)؛ للتفريقِ بينَهُ وبينَ ما هو معرَبٌ من أنواعِ معمولَيْها. ب– (المضافُ المخصَّصُ)، والمقصودُ بهِ: المضافُ.

ت– (المتمِّمُ للمعنى)، وهو: الشبيهُ بالمضافِ.

التوصيات :

يوصي البحثُ بدراسةِ بعضِ ما أطلقَهُ علماءُ العربيةِ من مصطلحاتٍ يمكنُ أن تحملَ في معانيها أكثرَ من دلالةٍ، ومحاولةِ وضعِ مصطلحاتٍ أقربَ وأدقَّ للدلالةِ على المعنى، من دونِ أن يؤدِّيَ المصطلحُ الجديدُ إلى خللٍ في أصلِ الوضعِ أو المعنى المرادِ منهُ. وهذا كثيرٌ في العربيةِ، وبالأخصِّ ما يدخلُ ضمنَ الموضوعاتِ التي تدرسُ التوابعَ وغيرها.

الهوامش :

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، الأنباري (ت٥٧٧ هـ)، وبحاشيته: الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م:١/ ٣٠٢.

[٢] ينظر: كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م: ٢/٢٧٦-٢٧٧ ، والمقتضب، أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت، ١٩٩٦م: ٤/٣٦٠، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت– لبنان،١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ: ١/ ٣٣٢.

[٣] الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م: ١/ ٣٨٠.

[٤] ينظر: كتاب سيبويه :٢/ ٢٧٤.

[٥] ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرآء (ت ٢٠٧ هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ،عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، مصر، ١٩٥٥م: ١/٤٨٧.

[٦] ينظر: معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، الأردن، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م: ١/ ٣٦٦.

[٧] كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٤ .

[٨] اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت، ١٩٧٢م: ٤٤.

[٩] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٥ .

[١٠] شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م:١/ ٥٢٢.

[١١] ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٨٢.

[١٢] ينظر: معانى القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة،١٤١١ هـ – ١٩٩٠م: ١/٢٥.

[١٣] ينظر: كتاب سيبويه:٢/٢٩٩ ، وشرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨ م: ٣/ ٢٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن المعروف بابن عقيل المصري (ت: ٧٦٩ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة ، ط ٢٠، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م:٢/٢٥.

[١٤] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبَريّ (٥٣٨ – ٦١٦ هـ)، تحقيق ودراسة : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ت ١٤٣٦ هـ)، ط١، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م: ١/٣٦٣.

[١٥] معاني القرآن، الفراء : ١/ ٢٨٧.

[١٦] ينظر: الإنصاف: ١/ ٣٠٢.

[١٧] ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تح: محمد علي النجار (ت ١٣٨٥هـ)، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٥٢م: ١/ ٣٨.

[١٨] سورة الاعراف: ١٥٥.

[١٩] سورة يوسف: ١٦.

[٢٠] الأصول في النحو:١/ ٣٨٠.

[٢١] ينظر: علل النحو، محمد بن عبد الله بن الوراق(ت ٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، ط١، الرياض– السعودية،١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م: ٤٠٧.

[٢٢] ينظر: كتاب سيبويه : ٢/ ٢٧٧ ، والمقتضب : ٤/ ٣٨٢، وشرح المفصل، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م: ٢/ ١١٠.

[٢٣] ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٣/ ٢٣.

[٢٤] الأصول في النحو:١/ ٣٨٠.

[٢٥] ينظر: الخصائص: ٢/ ١٧٠.

[٢٦] ينظر: المصدر السابق الصفحة نفسها.

[٢٧] ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٧٧.

[٢٨] ينظر: الخصائص: ٣/ ٥٩.

[٢٩] ينظر: علل النحو: ٤٠٨.

[٣٠] ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٧٩ –٣٨٠.

[٣١] المصدر السابق: ١/ ٣٨٠.

[٣٢] ينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباديّ(ت ٦٨٦هـ)، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ط٢، بنغازي، ١٩٩٦م:١/ ٢٩٠–٢٩٢.

[٣٣] علل النحو: ٤٠٧.

[٣٤] الكافية في علم النحو، جمال الدين عثمان بن الحاجب(ت ٦٤٦ هـ)، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، ط١، القاهرة، ٢٠١٠ م: ٢٧.

[٣٥] سورة البقرة : ٢.

[٣٦] سورة الصافات : ٤٧.

[٣٧] ينظر: معاني النحو: ١/ ٣٦٦.

[٣٨] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٣٦٣.

[٣٩] سورة يس: ٤٠.

[٤٠] معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٧٨.

[٤١] إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل)(ت ٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨م: ٣/ ٢٦٧.

[٤٢] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ٣٦٣.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د.ت).

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، الأنباري (ت٥٧٧ هـ)، وبحاشيته: الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
٣. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبَري (٥٣٨ – ٦١٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ت ١٤٣٦ هـ)،ط١، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
٤. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تح: محمد علي النجار (ت ١٣٨٥هـ)، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٥٢م.
٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن المعروف بابن عقيل المصري (ت: ٧٦٩ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة ، ط ٢٠، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت– لبنان،١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.
٧. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستربادي(ت ٦٨٦هـ)، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ط٢، بنغازي، ١٩٩٦م.
٨. شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة،١٤٠٢ هـ– ١٩٨٢م.
٩. شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ٢٠٠٨ م.
١٠. شرح المفصل، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
١١. علل النحو، محمد بن عبد الله بن الوراق(ت ٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، ط١، الرياض– السعودية،١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
١٢. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن الحاجب(ت ٦٤٦ هـ)، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، ط١، القاهرة، ٢٠١٠ م.
١٣. كتاب سيبويه كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

١٤. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت، ١٩٧٢م.
١٥. معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة،١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
١٦. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار ،عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، مصر، ١٩٥٥م.
١٧. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، الأردن، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٨. المقتضب، أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت، ١٩٩٦م.

Sources and References

- alquran alkarim

1. *Al-Uṣūl fī al-Naḥw* [The Fundamentals of Grammar], Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sarrāj (d. 316 AH), edited by ʻAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Mu'assasat al-Risālah, Beirut, Lebanon (n.d.).
2. *Al-Inṣāf fī Masā'il al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn* [Fairness Regarding Points of Disagreement between Basran and Kufan Grammarians], Kamāl al-Dīn Abū al-Barakāt al-Anbārī (d. 577 AH); with the marginal commentary *Al-Intiṣāf min al-Inṣāf* by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, Al-Maktabah al-ʻAṣriyyah, 1st ed., 1424 AH / 2003 CE.
3. *Al-Tabyīn ʻan Madhāhib al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn* [An Exposition of the Schools of Basran and Kufan Grammarians], Abū al-Baqā' al-ʻUkbari (538–616 AH), edited and studied by Dr. ʻAbd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʻUthaymīn (d. 1436 AH), 1st ed., Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut, 1406 AH / 1986 CE.

4. *Al-Khaṣā'iṣ* [The Characteristics], Abū al-Fatḥ 'Uthmān ibn Jinnī (d. 392 AH), edited by Muḥammad 'Alī al-Najjār (d. 1385 AH), The Egyptian General Book Organization, 4th ed., 1952 CE.
5. Ibn Aqil's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya, by Abdullah ibn Abd al-Rahman, known as Ibn Aqil al-Misri (d. 769 AH), edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath, Cairo, 20th edition, Saeed Jawda al-Sahhar & Co., 1400 AH - 1980 CE.
6. Al-Ashmuni's Commentary on Ibn Malik's Alfiyya, by Abu al-Hasan Nur al-Din al-Ashmuni (d. 900 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1st edition, Beirut, Lebanon, 1419 AH - 1998 CE.
7. Al-Radi's Commentary on al-Kafiya, by Radi al-Din al-Astarabadi (d. 686 AH), edited by Yusuf Hassan Omar, Garyounis University, 2nd edition, Benghazi, 1996 CE. 8. Explanation of Al-Kafiya Al-Shafiya, Jamal Al-Din Ibn Malik, edited by: Abdul-Munim Ahmed Haridi, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1st edition, Faculty of Sharia and Islamic Studies, Makkah Al-Mukarramah, 1402 AH - 1982 AD.
8. *Sharḥ al-Kāfiya al-Shāfiya* [Commentary on *al-Kāfiya al-Shāfiya*], Jamāl al-Dīn ibn Mālik; edited by 'Abd al-Mun'im Aḥmad Harīdī; Umm al-Qurā University, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage; 1st ed.; College of Sharia and Islamic Studies, Makkah al-Mukarramah; 1402 AH / 1982 CE.
9. *Sharḥ Kitāb Sībawayh* [Commentary on Sībawayh's *al-Kitāb*], Abū Sa'īd al-Sīrāfī (d. 368 AH); edited by Aḥmad Ḥasan Mahdalī and 'Alī Sayyid 'Alī; Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah; 1st ed.; Beirut, Lebanon; 2008 CE.
10. *Sharḥ al-Mufaṣṣal* [Commentary on *al-Mufaṣṣal*], Ibn Ya'īsh (d. 643 AH); introduction by Dr. Emīl Badī' Ya'qūb; Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah; 1st ed.; Beirut, Lebanon; 1422 AH / 2001 CE.

11. *‘Ilal al-Naḥw* [The Rationales of Grammar], Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn al-Warrāq (d. 381 AH); edited by Maḥmūd Jāsim Muḥammad al-Darwīsh; Maktabat al-Rushd; 1st ed.; Riyadh, Saudi Arabia; 1420 AH / 1999 CE.
12. *Al-Kāfiya fī ‘Ilm al-Naḥw* [The Sufficient Treatise on the Science of Grammar], Ibn al-Ḥājib (Jamāl al-Dīn ‘Uthmān ibn al-Ḥājib, d. 646 AH), edited by Dr. Ṣāliḥ ‘Abd al-‘Aẓīm al-Shā‘ir, Maktabat al-Ādāb, 1st ed., Cairo, 2010.
13. *Kitāb Sībawayh* [The Book of Sībawayh], Abū Bishr ‘Amr ibn ‘Uthmān ibn Qanbar (d. 180 AH), edited by ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, 3rd ed., Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1988.
14. *Al-Luma‘ fī al-‘Arabiyya* [The Highlights of Arabic], Abū al-Fatḥ ‘Uthmān ibn Jinnī (d. 392 AH), edited by Fā’iz Fāris, Dār al-Kutub al-Thaqāfiyya, Kuwait, 1972.
15. *Ma‘ānī al-Qur’ān* [Meanings of the Qur’an], Abū al-Ḥasan al-Akhfash al-Awsaṭ (d. 215 AH), edited by Dr. Hudā Maḥmūd Qarā‘ah, Maktabat al-Khānjī, 1st ed., Cairo, 1411 AH / 1990 CE.
16. *Ma‘ānī al-Qur’ān* [Meanings of the Qur’an], Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Ziyād al-Farrā’ (d. 207 AH), edited by Aḥmad Yūsuf al-Najātī, Muḥammad ‘Alī al-Najjār, and ‘Abd al-Fattāḥ Ismā‘īl al-Shalabī, Dār al-Miṣriyya lil-Ta’līf wa-al-Tarjamah, 1st ed., Egypt, 1955.
17. *Ma‘ānī al-Naḥw* [The Meanings of Grammar], Dr. Fāḍil Ṣāliḥ al-Sāmarrā’ī, Dār al-Fikr (Printing, Publishing, and Distribution), 1st ed., Jordan, 1420 AH / 2000 CE.
18. *Al-Muqtaḍab*, Abū al-‘Abbās al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Aẓīmah, ‘Ālam al-Kutub – Beirut, 1996 CE.

Iraqia University

Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

Issue No.34
15 September
A.H 1448
A.D 2026

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362